



التقرير السنوي والبيانات المالية لعام ٢٠١٢



المحتويات

-3	مجلس ۱۱	,	

- ١٠ كلمة رئيس مجلس الإدارة
- ١٤ المجلس الاستشاري الدولي
 - ١٦ الإدارة التنفيذية
- ١٨ ستون عاماً في خدمة الكويت
- ۲۰۱۲ أنشطة الوطني خلال عام ۲۰۱۲
- **٣٣** التطورات الاقتصادية والمالية للعام ٢٠١٢
 - ٣٧ إدارة المخاطر
- ٥٣ البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات
 - ١٠٢ دليل الفروع والإدارات



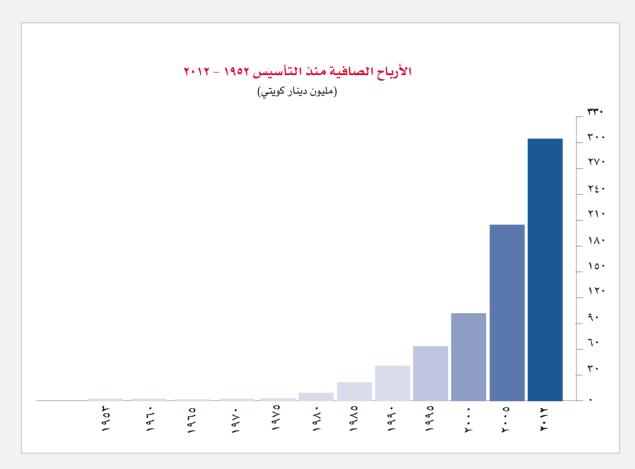


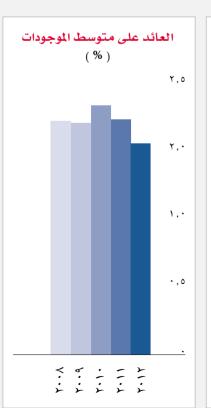
ولي عهد دولة الكويت

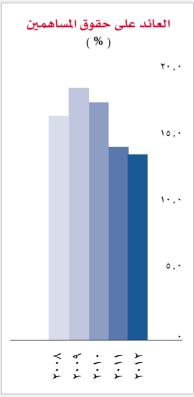


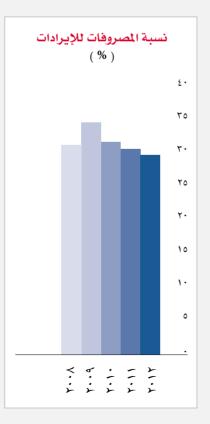
حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت



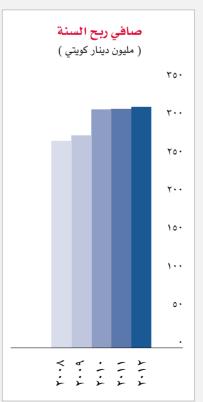


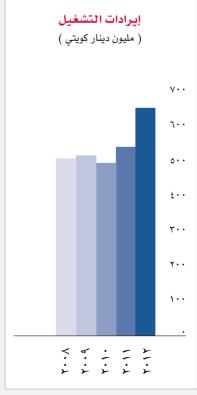


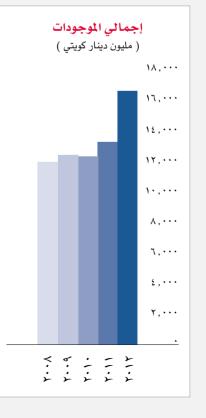


أهم المؤشرات المالية

مليون دينار كويتي (عدا ما ذكر غير ذلك)	7.17	4.11	Y+1+	44	Y • • A
صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي	۲۹۷,۸	۳۸۱,۰	ΥОΛ, Λ	۸, ۲۷۲	۲٦٦,۸
إيرادات تشغيل أخرى	Y0Y,1	109,5	189,1	151,7	١٤١,٧
مصاريف التشغيل	117,7	177,•	109,1	179,9	109,0
صافي أرباح السنة	٣٠٥,١	٣٠٢,٤	٣٠١,٧	Y70,Y	700,7
إجمائي الموجودات	17,272	۱۳,٦٢٧	17,199	17,9 .7	11,977
الأموال المدارة للغير	۲,۸۱۷	۲,0۳۰	۲,٦٠٤	٢,٤١٦	۲,۸۳٤
حقوق المساهمين من دون التوزيعات المقترحة	Υ,Υ٩Λ	۲,۱٦۸	۲,۰۷٤	١,٧٠٨	١,٤٤٠
القيمة السوقية	٤,١٠٢	१,८४५	0,177	٣,٢٨٠	٣,٠٧٨
العائد على حقوق المساهمين في أول السنة (%)	١٤,١	15,7	17,7	١٨,٤	١٧,٠
سعر السهم في آخر السنة (فلس)	٩٦٠	1,17.	١,٤٤٠	1,17.	١,١٨٠
ربحية السهم (فلس)	٧١	٧٠	٧٢	٦٤	٦١
توزيعات الأرباح النقدية المقترحة للسهم (فلس)	۲.	٤٠	٤٠	٤٠	٤٥
توزيعات أسهم المنحة المقترحة للسهم (%)	٥	١٠	١٠	١٠	١٠







بنك الكويت الوطني – التقرير السنوي والبيانات المالية ٢٠١٢

الوطني في سطور

تأسس بنك الكويت الوطني في العام ١٩٥٢ ليكون أول وأقدم بنك وطني وشركة مساهمة تأسست في دولة الكويت ومنطقة الخليج العربي. وعبر السنوات، استطاع الوطني، بفضل إدارته المستقرة والرصينة إلى جانب استراتيجيته الواضحة وأدائه المتنامي وجودة أصوله ومتانة قاعدته الرأسمالية، بناء صرح مصرفي كبير يقدم مجموعة من الخدمات والحلول المصرفية والمالية والاستثمارية المبتكرة للأفراد والشركات تغطي مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية. وبات الوطني يستأثر بحصة واسعة من النشاط المصرفي وقاعدة متنامية من العملاء محلياً وإقليمياً. وينفرد الوطني على مستوى البنوك الخليجية بأكبر شبكة فروع خارجية ومكاتب تمثيل وشركات تابعة متواجدة في أهم عواصم المال والأعمال حول العالم.

كما يحظى الوطني الذي يعتبر أكبر مؤسسة مالية في الكويت، بأعلى التصنيفات الائتمانية على مستوى بنوك الشرق الأوسط من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية «موديز، و«ستاندرد أند بورز» و«فيتش»، علاوة على اختياره بين أكثر ٥٠ مصرفاً أماناً في العالم للمرة السادسة على التوالي.

أعلى تصنيف ائتماني في الشرق الأوسط

Moody's

FitchRatings

Standard & Poor's

Aa3

AA-

A+

الأكثر أماناً في الشرق الأوسط

GIOBAL FINANCE





رسالتنا

الحفاظ على موقع الريادة المصرفية العربية

تحقيق أعلى العوائد والأرباح لمساهمينا

تقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائنا

الاستمرار في تطوير مهارات وكفاءات موظفينا

الوفاء بمسؤولياتنا تجاه المجتمع الذي ننتمي إليه على الوجه الأمثل



۱ الكويت (عدد الفروع ٦٤) ت: ۲۰۱۱ ۲۲۲۲ م ف: ٤٠٨٥ ٩٥٢٢ ٥٦٠+

شركة الوطنى للوساطة المالية ت: ۸۱۶۸ ۲۲۵۹ ۱۹۲۸ ف: ۲۹۲۲ ۱۹۲۲ ۹۹۰

> أن بي كي كابيتال ت: ١٩٠١ ٢٢٢٤ ٩٦٥+ ف: ٩٠٥ ٢٢٢٤ ٦٩٠٥

٢ العراق (عدد الفروع ١٤) بنك الأئتمان العراقي ت: ١٤١٤ ١ ٧١٨/٧١٩١٩٤٤ ت: ۲۷۲۱۷۱۷/۲۰۵۸۸۸۷ ۱ ۱۶۴+ ف: ۲۰۱۷۰۱۵۱ ف: ۹٦٤

> ٣ الأردن (عدد الفروع ٤) ت: ۵۸۰ - ۹٦۲ ۲ ۹٦۲+ ف: ۲۱۱، ۸۵۰ ۲۲۲۰

٤ لبنان (عدد الفروع ٨) ت: ۷۰۰ ۹۹۱ ۱ ۹۹۱+ ت: ۷۰۰ ۹۹۱ ف: ۲۲۸ ۷٤۷ ۱ ۲۹۰

٥ الملكة العربية السعودية ت: ۲۰۳۰ ۲۰۳ ۲۲۲ ۴۰۰ ف: ۲۲۱۸ ۲۰۳ ۲۲۱۸+

٦ البحرين (عدد الفروع ٢) ت: ۵۰۰ ما ۱۷ ۱۹۳۳+ ف: ۲۰۱ ۱۰۲ ۹۷۳ ۱۷

٧ قطر (عدد الفروع ١٠) ت: ۸۰۰۰ ۲۶۶۶ ۲۸۰۰ ف: ۲۷۱۰ کا ۲۷۱۰

٨ الامارات العربية المتحدة فرع دبي ت: ۲۹۲۹۲۲۲ که ۹۷۱+

أن بي كي كابيتال - الامارات ت: ٣٦٥٢٨٠٠ ٤ ٩٧١+ ف: ۲۹۷۱ ٤ ۳٦٥٢٨٠٥

البنك الوطني المصري ت: ۱۱/۲۱۸۸۸ ۲۲۳ ۲۰۲+ ف: ۲۰۲ ۳۳۳ ۷۹۳۰۲+

مصر (عدد الفروع ٤٢)

١٠ تركيا (عدد الفروع ٢٠) البنك التركي ت: ٦٣٧٣ ٦٣٧٣ ٩٠+ ف: ۳۵۳ م۲۱۲۲۲ ۹۰+

۱۱ سویسرا ت: ۲۶۳۶۲۰۹۲۲۱۲ ف: ۲۹۹۹۲۲۹۰۹۹+

فرع باریس ت: ۸۲۰۰ م۱ ۳۳+

ف: ۳۲۲۸ ۹۵۹۵ ۱ ۳۳+

۱۲ فرنسا

ف: ۲۹٤٣٣٧ ٤ ۱۷۹+

١٣ الملكة المتحدة (عدد الفروع ٢) ت: ۲۲۷۷ ۲۲۷۷ -۲ 33+ ف: ۲۰۱۱ ۲۲۲۷ ۲۱۰۱

١٤ الولايات المتحدة الامريكية فرع نيويورك ت: ۵۰۰۰ ۲۱۲ ۲۰۳ ۲۱۲ ۱+ ف: ۲۱۲ ۳۱۹ ۸۲٦۹ ۱+

> ١٥ الصين فرع شانغهاي (التمثيلي) ت: ۲۱ ۸۸۸۲ ۲۱ ۸۸+ ف: ۱۰۱۱ ۷۵۰۵ ۲۱ ۲۸+

> > ١٦ سنغافورة فرع سنغافورة ت: ۸۶۳۸ ۲۲۲۲ ۲۵۰ ف: ۲۸ ۵۳۲۸ ۲۲۲ ۲۵+

استطاع بنك الكويت الوطنى على مدى ستة عقود منذ تأسيسه كأول مصرف وطنى وأول شركة مساهمة في الكويت والخليج، أن يتحول إلى كيان مصرفي إقليمي يتنامى بشكل متزايد ويقدم خدمات مصرفية مبتكرة لعملائه حول العالم من خلال شبكة فروع محلية ودولية تضم أكثر من ١٧٣ فرعاً وشركة تابعة تتواجد في ١٦ بلداً موزعة في أربع قارات من ضمنها ١٠ بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتستفيد مجموعة بنك الكويت الوطنى من حضورها الدولي الواسع وشبكة فروعها المحلية كبوابة دخول لعملائها الدوليين إلى الكويت ولخدمة عملائها المحليين خارج الكويت.

بنك الكويت الوطني - التقرير السنوي والبيانات المالية ٢٠١٢

مجلس الإدارة

















- ا محمد عبد الرحمن البحر رئيس مجلس الإدارة
 - ۲ ناصر مساعد الساير
 نائب رئيس مجلس الإدارة
- حمد عبد العزيز الصقر عضو مجلس الإدارة
- ٤ غسان أحمد سعود الخالد عضو مجلس الإدارة
 - يعقوب يوسف الفليج
 عضو مجلس الإدارة
- ٦ حمد محمد عبد الرحمن البحر عضو مجلس الإدارة
 - ۷ مثنى محمد أحمد الحمد عضو مجلس الإدارة
 - ۸ هیثم سلیمان حمود الخالد عضو مجلس الإدارة
 - ٩ لؤي جاسم محمد الخرافي عضو مجلس الإدارة

بنك الكويت الوطني – التقرير السنوي والبيانات المالية ٢٠١٢ 🐧

كلمة رئيس مجلس الإدارة



السادة المساهمون الكرام،

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الستين لمجموعة بنك الكويت الوطني الذي نستعرض من خلاله أبرز الإنجازات التي حققها البنك الوطني خلال العام ٢٠١٢ والتي تكللت بتحقيق أرباح جيدة تعكس متانة مركزه المالي وقوة أدائه واستقرار إدارته، إلى جانب نجاح استراتيجيته التوسعية محليا وإقليميا.

لقد شكل العام ٢٠١٢ علامة فارقة في مسيرة بنك الكويت الوطني تمثلت باحتفاله بالعيد الستين على تأسيسه كأول مصرف وطني وأول شركة مساهمة في منطقة الخليج. وقد أقام البنك بهذه المناسبة احتفالية ضخمة شرفنا بحضورها حضرة صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح على رأس جمع من كبار القيادات والشخصيات في الكويت.

وعلى المستوى الاستراتيجي، استطاع البنك خلال العام الماضي أن يخطو خطوة مهمة في مسار استراتيجيته الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وموازنة إيراداته من خلال زيادة مساهمة فروعه الخارجية في إجمالي أرباح المجموعة وزيادة حصته في بنك بوييان.

٦٠ عاماً في خدمة الكويت

لقد خطا البنك الوطني على مدى ستين عاما مسيرة حافلة من النجاحات والإنجازات، ساهم خلالها بنهضة الكويت وتنميتها. كما استطاع البنك الوطني التحول من مجرد بنك صغير إلى أحد أكبر البنوك العربية وأكثرها أمانا، محتفظا بأعلى تصنيف ائتماني بين كافة بنوك الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ومنتشرا بأربع قارات حول العالم.

وفي كل عام من هذه الأعوام الستين، كان البنك الوطني يمضي بثبات نحو تعظيم قيمة حقوق مساهميه وتنمية العائد على استثماراتهم، محافظا على استقرار ربحيته رغم الأزمات والتحديات الكبيرة التي مرت على الكويت والعالم. ومن رأسمال بسيط لا يتجاوز المليون دينار كويتي عند التأسيس في العام ١٩٥٢، نمت حقوق المساهمين لتبلغ ٢,٢ مليار دينار كويتي كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٢.

لقد انطبعت هذه المسيرة الطويلة بمثلث قوة لطالما تميز به البنك الوطني ووضعه في موقع متقدم عن كافة منافسيه، من خلال جودة الأصول المرتفعة والسياسة المتحفظة والإدارة المهنية والمستقرة، الأمر الذي يعزز من موقعه الريادي على المستويين المحلي والإقليمي. وخير دليل على هذا التميز هو اختيار جامعة هارفارد العريقة البنك لإعداد دراسة خاصة حول قيادته الرائدة وقدرته على النجاح المستمر عبر العديد من الأزمات على مدار ستة عقود، وهو مثار فخر واعتزاز كبيرين لنا.

الاستقرار رغم التحديات

لقد اتسم العام الماضي بمجموعة معطيات، أبرزها تراجع البيئة التشغيلية محليا وإقليميا وانعكاسها على المناخ الاقتصادي العام، واستمرار الأداء الضعيف لسوق الكويت للأوراق المالية

وما رافقه من انخفاض في أسعار الأصول إلى مستويات متدنية، فضلا عن استمرار الأزمة المالية العالمية وأزمة أوروبا، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي يشهدها العالم العربي وتداعياتها على سائر أنحاء المنطقة والغموض الذي يكتف الآفاق السياسية والاقتصادية. لكن رغم كافة هذه المعطيات تمكن البنك الوطني بفضل الله عز وجل وبجهود إدارته التنفيذية وكافة موظفيه من مواجهة هذه التحديات ومواصلة أدائه القوي والحفاظ على استقرار إيراداته وتنوعها وتنمية مؤشراته المالية ومجالات أعماله.

وقد حقق البنك الوطني ٢٠٥،١ مليون دينار كويتي أرباحا صافية في العام ٢٠١٢، تمثل مجددا نحو نصف إجمالي أرباح القطاع المصرفي المحلي، وهو ما يشكل دليلا قاطعا على تفوق البنك في مواجهة كافة التحديات والظروف الاستثنائية بفضل استراتيجيته الناجحة وسياسته المتحفظة، إلى جانب إدارته الحصيفة للمخاطر، بالإضافة إلى التزامه بأرقى معايير العمل المصرفي لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات لعملائنا.

وتظهر قوة أداء البنك الوطني ومتانته بوضوح أيضاً في كافة المؤشرات المالية الأخرى، مع استمرارنا في تحقيق عوائد مميزة على الموجودات وحقوق المساهمين خلال العام الماضي، إذ بلغ العائد على حقوق المساهمين الدخالة على حقوق المساهمين الدخالة كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٢. وفي إشارة إلى رسملة البنك الوطني القوية ومتانة مركزه المالي، بلغ معدل كفاية رأس المال ١٧٪، وهو معدل يفوق المعدلات العالمية.

كما واصلت موجودات بنك الكويت الوطني نموها لتبلغ ٢٦,٤ مليار دينار كويتي كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٢، مرتفعة بواقع ٢,٠ عن العام السابق، بينما بلغت حقوق المساهمين ٢,٣ مليار دينار كويتي، بنمو بلغ ٢٪.

هذا وقد قرر مجلس الإدارة التوصية إلى الجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية بواقع ٣٠٪ من القيمة الاسمية للسهم، أي ٣٠ فلسا للسهم الواحد، وأسهم منحة بواقع ٥٪، وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات البنك بتاريخ انعقاد الجمعية العامة.

الأعلى تصنيفاً والأكثر أماناً

وعلى الرغم من تراجع تصنيفات كبرى البنوك والمؤسسات المالية العالمية، استطاع البنك الوطني أن يحتفظ بتصنيفاته الائتمانية الأعلى بين كافة بنوك الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بإجماع أكبر ثلاث وكالات تصنيف عالمية هي "موديز" و"فيتش" و"ستاندرد أند بورز".

وكانت الوكالات الثلاث قد ثبتت تصنيفات البنك الوطني خلال العام الماضي بنظرة مستقبلية مستقرة، إذ قامت وكالة "موديز"

بنك الكويت الوطني – التقرير السنوي والبيانات المالية ٢٠١٢

بتأكيد تصنيفات البنك الوطني طويلة الأجل عند Aa3، كما ثبتت وكالة "فيتش" تصنيفه عند -AA ووكالة "ستاندرد أند بورز" عند +A.

وفي مؤشر إضافي على الثقة العالمية التي يتمتع بها البنك الوطني، فقد احتفظ بموقعه بين أكثر البنوك أمانا في العالم للعام السادس على التوالي، واحتل العام الماضي المرتبة ٣٤ على قائمة "غلوبل فاينانس" لأكثر ٥٠ بنكا أمانا في العالم، متقدما على أبرز وأشهر البنوك العالمية.

نجاح استراتيجية التوسع الإقليمي

لقد جاءت الأحداث والتطورات السياسية المتلاحقة التي شهدتها الكويت والعالم العربي خلال العام ٢٠١٢ بمثابة تأكيد على نجاح استراتيجية التوسع الإقليمي المدروس التي انتهجها البنك الوطني، حيث أظهرت فروعنا الخارجية مناعة قوية في مواجهة التحديات التي فرضتها الأحداث المتلاحقة بالمنطقة. على هذا الأساس فإن البنك الوطني ماض قدما في استراتيجيته الرامية إلى الموازنة بين إيراداته محليا وإقليميا، إذ تشهد مساهمة الفروع الخارجية والشركات التابعة في إجمالي أرباح المجموعة نموا مضطردا، مرتفعة بواقع ٢٠٢٧٪ خلال العام ٢٠١٢.

كما إن البنك الوطني حريص على تعزيز تواجده في الأسواق الخليجية التي تقدم فرص نمو واعدة، ولاسيما في قطر التي يحقق فيها بنك قطر الدولي، البنك الشريك لنا في قطر، معدلات نمو تفوق معدلات السوق. وكذلك الحال بالنسبة إلى السعودية والإمارات اللتين تملكان آفاقا اقتصادية إيجابية في ظل ما تشهدانه من مشاريع رأسمالية وبرامج إنفاقية مرتفعة. وفي هذا الإطار، حاز البنك الوطني خلال العام الماضي على موافقة السلطات الرسمية على افتتاح فرع له في أبوظبي، والذي يتوقع أن يتم افتتاحه في الربع الأول من العام ٢٠١٣ ليعزز البنك تواجده في السوق الإماراتية.

وفي مصر، واصل البنك الوطني المصري نموه القوي على الرغم من الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد. ونتوقع أن يستمر البنك الوطني المصري بأدائه القوي خلال الفترة المقبلة، ولا سيما مع بروز بوادر التعافي على الاقتصاد المصري الذي يمثل استثمارنا فيه خيارا استراتيجيا طويل الأجل بدأنا بالفعل بجني ثماره.

آفاق جديدة للنمو

وبموازاة استراتيجيته الإقليمية، عزز البنك الوطني خلال العام الماضي تواجده في السوق المصرفية الإسلامية المحلية من خلال استكمال رفع نسبة مساهمته في بنك بوبيان إلى

3,00%، وبالتالي تحوله إلى شركة تابعة، وهو ما من شأنه أن يوفر للبنك الوطني آفاقا جديدة للنمو وأن يدعم جهوده لتنويع مصادر الدخل وتعزيز قاعدة عملائه والمجموعة الواسعة والمتوعة من الخدمات المصرفية التي يقدمها لهم.

وقد شهد بنك بوبيان منذ دخول البنك الوطني مساهما رئيسيا فيه تحولا جذريا في أعماله تمثل في عودته إلى النمو وتحقيق الأرباح وزيادة حصته في السوق المصرفية الإسلامية في الكويت بوتيرة مستقرة.

وسيواصل الوطني استراتيجيته الرامية إلى دعم بوبيان من خلال إمداده بالخبرات والكوادر المصرفية مع الالتزام التام باستقلالية المصرفين وفق ما تنص عليه أحكام الشريعة الإسلامية السمحة.

إدارة المخاطر والحوكمة

إن نجاح الوطني في مواجهة التحديات التي فرضتها الأزمة المالية العالمية واستمرار تداعيات الربيع العربي يعكس مدى فاعلية إدارة المخاطر ومعايير الحوكمة التي نعتمدها. ومن دون شك، قادت السياسة المتحفظة التي ينتهجها البنك الوطني وإدارته الرشيدة للمخاطر والمعايير الصارمة للحوكمة إلى حماية البنك من تداعيات تدهور البيئة الاقتصادية محليا وإقليميا والتي انعكست على العديد من البنوك والمؤسسات المالية في الكويت والمنطقة.

ويعمل بنك الكويت الوطني دوما على تعزيز أطر الحوكمة لديه من خلال تبني أفضل المعايير العالمية والالتزام التام بالمبادئ التي أرساها مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية، والتي تهدف إلى تطبيق القواعد والتعليمات الرقابية مع المحافظة على استقلالية إدارة المخاطر لدى البنك.

ثروة الوطني البشرية

يأتي الاهتمام بالموارد البشرية وتطويرها وتنمية قدراتها على رأس اهتماماتنا وأولوياتنا. وقد أطلق البنك الوطني العديد من الدورات والبرامج التدربيبة الرامية إلى تنمية مهارات موظفيه من الجنسين وتوسيع مداركهم، إذ قام البنك خلال العام ٢٠١٢ بتوفير أكثر من ٣٦١٥ فرصة تدريبية شملت عددا كبيرا من موظفينا. كما عزز البنك الوطني شراكاته مع أبرز المعاهد والجامعات العالمية لتنظيم العديد من البرامج التدريبية الرفيعة المستوى لصقل مهارات القيادات الشابة لديه بهدف إعداد جيل واعد من المصرفيين الجدد.

وواصل البنك الوطني سعيه الدائم إلى توطين الوظائف وزيادة نسبة العمالة الوطنية لديه، إذ قام خلال العام الماضي بتوظيف

٣٠٣ مواطنين كويتيين من الجنسين، لتتجاوز نسبة العمالة الوطنية لديه ٢٠٪، ولنحافظ على موقعنا بين أكبر الجهات توظيفا للعمالة الوطنية في القطاع الخاص. وهو ما يؤكد دعم مصرفنا الكامل للخطط الحكومية الهادفة إلى تأهيل الكوادر الوطنية الشابة وتنمية الثروة البشرية في الكويت. وقد تعزز ذلك بحصولنا على جائزة أفضل مؤسسة لتوطين الوظائف على مستوى منطقة الخليج العربي للعام الثاني على التوالي.

ملتزمون بتنمية مجتمعنا

وتأكيدا على نهجنا الثابت بتنمية مجتمعنا، كثف البنك الوطني في ذكرى تأسيسه الستين جهوده للاضطلاع بدوره الاجتماعي في إطار التزامه بمسؤوليته الاجتماعية. ولم يدخر البنك أي جهد في دعم كافة الفعاليات الاجتماعية والتعليمية والإنسانية والخيرية وتكريس قيم التعاون والمشاركة رغم تداعيات الأزمة التي فرضت نهجا مختلفاً في هذا المجال على العديد من المؤسسات والشركات.

وخلال العام ٢٠١٢، أطلق البنك العديد من المبادرات الإجتماعية والخيرية، أبرزها التبرع بمبلغ ٤ ملايين دينار كويتي لتوسعة مستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال من خلال إنشاء مركز متخصص بأمراض سرطان الدم لدى الأطفال، سيكون بإذن الله فريدا من نوعه على مستوى المنطقة. كما واصل البنك دعمه لمختلف الجهات الخيرية والإنسانية مثل بيت عبدالله للأطفال ودار الآثار الإسلامية.

وكعادته سنويا، واصل البنك الوطني حملته "افعل الخير في شهر الخير" خلال شهر رمضان المبارك، ورعايته المؤتمر السنوي لطلبة الكويت في الولايات المتحدة. كما استمر في تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة للأنشطة الهادفة إلى المحافظة على البيئة فضلا عن الأنشطة التعليمية والرياضية مثل سباق الوطني السنوي للمشي في عامه الثامن عشر.

شكر وعرفان

وفي الختام، يطيب لي بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في بنك الكويت الوطني أن أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وإلى سمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظهما الله، داعياً المولى العلي القدير أن يسدد خطاهم من أجل رفعة وتقدم واستقرار بلدنا الحبيب الكويت. كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى المسؤولين في بنك الكويت المركزي وعلى رأسهم الأخ المحافظ الدكتور محمد يوسف الهاشل على إدارتهم الرشيدة للسياسة النقدية في البلاد وتوجيهاتهم البناءة ومتابعتهم المستمرة من أجل ضمان استقرار وسلامة القطاع المصرفي.

مساهمونا الأفاضل،

أخيراً، أود أن أتوجه إلى جميع مساهمينا الأفاضل بجزيل الشكر والتقدير على ولائهم ودعمهم للبنك، والشكر موصول لعملاء بنك الكويت الوطني الأعزاء على الثقة الغالية التي يولونها لنا والتي كانت لنا دوماً مصدر فخر واعتزاز يحفزنا على مواصلة العمل للمحافظة على المكانة المرموقة التي يتمتع بها البنك الوطني.

كما لا يفوتني في النهاية أن أعرب باسمي شخصياً وبالنيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة عن خالص الشكر والتقدير للرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني وفريقه التنفيذي والإداري الكفؤ ولجميع العاملين في هذه المؤسسة المصرفية العريقة على جهودهم وتفانيهم في العمل وما يبذلونه من جهود مستمرة لتحقيق هذه النتائج المتميزة وتعزيز مكانته على كافة الأصعدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

محمد عبد الرحمن البحر رئيس مجلس الإدارة

بنك الكويت الوطني - التقرير السنوي والبيانات المالية ٢٠١٢ ١٣

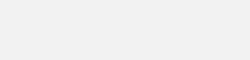
المجلس الاستشاري الدولي

رئيس المجلس:

السير/ **جون ميجور** رئيس وزراء بريطانيا السابق

الأعضاء:

- ٢ صاحب السمو الملكي الأمير/ تركي الفيصل رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالسعودية
 - ۳ الدكتور/ **جوزيف أكرمان** رئيس مجلس إدارة مجموعة «زيورخ» للتأمين رئيس مجلس الإدارة السابق لمجموعة «دويتشه بنك»
- ٤ السيد/ عبداللطيف الحمد رئيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت
 - ٥ السيد/ موكيش أمباني رئيس شركة «ريلاينس» الهندية
- ۱ السید/ **ویلیام رودز** مستشار أول ونائب أول الرئيس السابق لمجموعة «سيتي غروب» بالولايات المتحدة
- السيد/ جوه تشوك تونغ
 رئيس وزراء سنغافورة السابق ووزير فخري أول ومستشار أول هيئة
 النقد السنغافورية
- ۸ السيدة / سوزان سابانجي دينشير رئيسة مجلس الإدارة وعضو المجلس التنفيذي لبنك «آك بنك» التركي
 - ۹ الدكتور/ محمد العريان الرئيس التنفيذي لشركة «بيمكو» الاستثمارية بالولايات المتحدة
 - ۱۰ البروفسور/ كالأوس شواب مؤسس ورئيس المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا



- ١١ السيدة/ لبني سليمان العليان نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة العليان المالية
 - البروفسور/ مارتن فيلدستاين
 - ۱۲ السید/ نجیب ساویرس رئيس مجموعة «أوراسكوم تيليكوم» في مصر
 - ۱٤ البروفسور/ انطوني كوردسمان رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية بواشنطن
- ۱۵ السيد/ كيس ماس
- ١٦ السيد/ توم دي سوان رئيس بنك «فان لانشوت» في هولندا والمستشار السابق لمجلس إدارة بنك «ايه بي ان آمرو» الهولندي
- ۱۷ البروفسور/ ستيف هانكي
- ۱۸ الدکتور/ إدوارد مورس العضو المنتدب، رئيس أبحاث السلع العالمية في مجموعة «سيتي غروب»
 - ۱۹ السيد/ تشارلزدلارا العضو المنتدب لمعهد التمويل الدولي (IIF)

























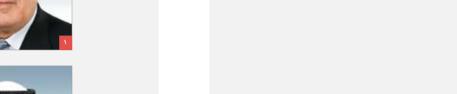




الإدارة التنفيذية

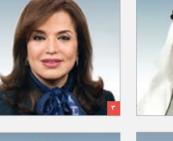
- ۱ إبراهيم شكري دبدوب
- الرئيس التنفيذي للمجموعة
- ٢ عصام جاسم الصقر نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة
 - ٣ شيخة خالد البحر الرئيس التنفيذي للكويت
- ٤ صلاح يوسف الفليج الرئيس التنفيذي - إن بي كي كابيتال
 - ه عمربوحدیبه
- مدير عام بالوكالة مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة
 - ٦ مازن سعد الناهض
 - مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية
 - ۷ جورج ریشاني
- مدير عام مجموعة الاستثمارات والخزانة
 - ۸ جیم میرفی
 - مدير عام المجموعة المالية
 - ۹ بارکسون شونج مدير عام - مجموعة إدارة المخاطر





- ١٠ د. سليمان عبدالمجيد المستشار القانوني العام
 - ١١ د. رندا العازار خوري كبيرة الاقتصاديين للمجموعة
 - ۱۲ برادیب هاندا مدير عام - مجموعة الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية، النفط والتمويل التجاري
 - ۱۳ طونی ضاهر مدير عام - مجموعة الخدمات المصرفية
 - ١٤ مالك خليفه مدير عام - مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة
 - ١٥ اندريه لوتس مدير عام - مجموعة العمليات
 - ١٦ عادل حشمة مدير عام - مجموعة الموارد البشرية
 - ۱۷ کارل اینجر رئيس مجموعة التدقيق الداخلي



























٦٠ عاماً من عمر أعرق مؤسسة مصرفية خليجية...

تزامناً مع احتفال دولة الكويت في العام ٢٠١٢ بذكرى مرور ٥٠ عاماً على وضع دستور البلاد، احتفل بنك الكويت الوطني بمرور ٦٠ عاماً على تأسيسه. هذا البنك الذي بدأ متواضعاً على مساحة صغيرة لا تتجاوز ثلاثة دكاكين في الشارع الجديد، تحول اليوم إلى واحد من أكبر الكيانات المصرفية الخليجية والعربية، وأحد أكثر البنوك أماناً على مستوى العالم. وقد ترافقت هذه المعطيات مع احتفاظ البنك الوطني بأعلى تصنيف ائتماني على مستوى منطقة الشرق الأوسط بشهادة وكالات التصنيف العالمية.



سمو الأمير يوقع السجل التذكاري الخاص بالذكرى الستين للبنك



سمو الأمير مستمعا إلى شرح عن تاريخ البنك



سمو الأمير وسمو ولي العهد مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

لقد كلل بنك الكويت الوطني ذكرى تأسيسه الستين في العام الماضي باحتفالية ضخمة حضرها حضرة صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وولي العهد سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، على رأس جمع من القيادات والشخصيات الكويتية، كرم خلالها أوائل عملائه الذين رافقوا البنك في مشواره الطويل.

ستة عقود من الزمن، كانت حافلة على كافة المستويات، واكب فيها البنك المحطات الاقتصادية الرئيسية لدولة الكويت، كما أنه وظّف خبراته للمساهمة في تأسيس العديد من المصارف الشقيقة في منطقة الخليج. ستة عقود من الزمن مكّنت "الوطنى" من

ترسيخ نفسه كأحد أبرز وأنجح المؤسسات المصرفية الخليجية والعربية، التي تحظى بسمعة وثقة متينة في الأوساط المصرفية الأقليمية والدولية وبين المؤسسات المالية العالمية.

حاجة الكويت إلى مصرف وطني...

وإذا كانت الكويت قد نالت استقلالها السياسي في العام ١٩٦١، فإن الاستقلال الاقتصادي الحقيقي تمثل في تأسيس بنك الكويت الوطني في العام ١٩٥٢، الذي انطلق كشركة مساهمة لم يتجاوز رأسمالها ما يعادل المليون دينار فقط، وحملت آنذاك اسم بنك الكويت الوطني المحدود.

بنك الكويث الوطني – التقرير السنوي والبيانات المالية ٢٠١٢





الشارع الجديد في العام ١٩٥٠

قصة بنك الكويت الوطني بدأت حين ارتأت كوكبة من الرعيل الأول من الكويتين بتأسيس مصرف وطني ينبع من ثقافتهم ويأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم ويخدم بالدرجة الأولى مصالحهم الوطنية. وفي بدايات العام ١٩٥٢، عقد مؤسسو البنك الأوائل اجتماعاً مع المغفور له الشيخ عبد الله السالم الصباح حضره كل من:

- ١. خالد الزيد الخالد
- ٢. أحمد السعود الخالد
- ٣. خالد عبد اللطيف الحمد
 - ٤. خليفة الخالد الغنيم
- ٥. سيد على سيد سليمان الرفاعي
 - ٦. عبد العزيز الحمد الصقر
 - ٧. محمد عبد المحسن الخرافي
 - ٨. يوسف أحمد الغانم
 - ٩. يوسف عبد العزيز الفليج

وقد شكل هذا الاجتماع الخطوة الأولى لوضع فكرة تأسيس البنك موضع التنفيذ بمباركة من المرحوم الشيخ عبد الله السالم. وبالفعل، خرج المرسوم الأميري بتأسيس بنك الكويت

الوطني إلى النور في ١٩ مايو من العام ١٩٥٢. وفي ١٥ نوفمبر من العام نفسه افتتح بنك الكويت الوطنى للعمل رسمياً.

النجاح في تخطي الأزمات...

إلا أن البداية الحقيقية لريادة ونمو بنك الكويت الوطني ظهرت جليا بعد سنوات من تأسيسه، وبالتحديد حينما تسلمت إدارة تنفيذية عربية قيادة دفة البنك. وقد كان البنك قبل ذلك أشبه ما يكون "بالعملاق النائم" حسب ما أطلقت عليه أحد الجهات الاستشارية العالمية في ذلك الوقت، إلى أن جاءت هذه الإدارة وأيقظت "العملاق" من سباته.

وقد أثبتت هذه الإدارة التنفيذية العربية عبر مشوار طويل كفاءتها بكل ما تحمله الكلمة من معنى، بداية عندما واجهت ما عرف بـ"أزمة المناخ" في بداية الثمانينات، والتي بدأ "الوطني" خلالها في جني ثمار استراتيجيته المتحفظة ويكون المصرف الوحيد الذي لم يتأثر بهذه الأزمة.

محطات وطنية مشرقة...

لقد واكب بنك الكويت الوطني عن كثب مختلف مراحل التطور الاقتصادي في دولة الكويت، بل إنه ساهم في رسم وتكوين



كلمة سمو الأمير للبنك في ذكراه الستين

معالمها. وقد بدأ البنك بالفعل منذ العام ١٩٥٧، بمواكبة التحولات الاقتصادية في البلاد عبر المساهمة في العديد من مشاريع البنية التحتية من محطات توليد الطاقة وشق طرقات رئيسية.

استبدال العملة: شهدت الكويت قبل الاستقلال عمليتين لاستبدال العملة المتداولة آنذاك، كان لبنك الكويت الوطني دوراً رئيسياً فيهما. ففي شهر مايو من العام ١٩٥٩، تم استبدال الروبية المتداولة بأخرى خاصة عُرفت بروبيات الخليج. أما الخطوة الأهم فتمثلت في مساهمة "الوطني" في ترسيخ مفهوم سيادة الكويت بعد الاستقلال، من خلال استبدال روبيات الخليج بالدينار الكويتي الذي طرح كأول عملة وطنية.

الخليج بالدينار الكويتي الذي طرح كأول عملة وطنية. مرحلة الغزو: لا شك أن الغزو العراقي شكل إحدى أكثر المحطات صعوبة في تاريخ الكويت. لكن رغم هول وفجائية الحدث، تداعى مجلس إدارة البنك الوطني لاجتماع سريع في

فرع لندن، لتبدأ في ضوئه حركة اتصالات نشطة، حصل من خلالها البنك على صفة قانونية وشخصية اعتبارية لفرع لندن، في خطوة عكست آنذاك أهمية السمعة التي كان "الوطني" قد اكتسبها خلال سنوات قليلة كمؤسسة مصرفية ومالية رصينة.

بنك المقاومة والتحرير: ومع تسارع وتيرة الأحداث، ودخول الكويت مرحلة التحرير، سعت المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية للاستفادة من الثقة التي بات يحظى بها "الوطني" في الأسواق الدولية. فمنذ شهر أكتوبر من العام ١٩٩٠، أصبح البنك ممثلاً لبنك الكويت المركزي في تسوية التزامات "الانتربنك" لجميع المصارف الكويتية الزميلة، كما نجح باستحداث آلية خاصة لسداد الفوائد نيابة عن المصارف الكويتية المتعلقة بمعاملات "الانتربنك" المستحقة، بالإضافة إلى التحويلات الخارجية والتسوية النهائية لجميع الالتزامات المستحقة على هذه المصارف. ومع بدء ملامح زوال الاحتلال،

بنك الكويت الوطني - التقرير السنوي والبيانات المالية ٢٠١٢





افتتاح المقر الرئيسي للبنك في العام ١٩٦٣



موظفو البنك الوطني في العام ١٩٥٣

كان بنك الكويت الوطني على أهبة الاستعداد منذ ٦ فبراير المراء أي قبل نحو ٢٠ يوماً على التحرير الناجز، للبدء مجدداً بمزاولة نشاطه التشغيلي. أما التطور الأهم آنذاك، فتمثل في نجاحه في ترتيب قرض مجمع لصالح الحكومة الكويتية بقيمة ٥,٥ مليار دولار، ليكون بذلك واحدا من أضخم القروض على مستوى المنطقة والعالم في تلك الفترة.

الأزمة المالية العالمية: جاءت الأزمة المالية العالمية لتعيد تسليط الضوء على الاستراتيجية الحصيفة للبنك. كما أن ما تلا تلك المرحلة من اضطرابات سياسية واقتصادية على مستوى المنطقة، جاءت نتائجها محدودة على أعمال البنك وذلك بفضل متانة قاعدته المالية، وجودة أصوله ومحفظته الائتمانية وسياسته المتحفظة وإدارته المستقرة.

متانة مالية وتفوق في النتائج...

ورغم ان كل مرحلة من مراحل مسيرة بنك الكويت الوطني كان لها طابعها الخاص، غير ان القاسم المشترك فيها كان دائماً السياسة المتحفظة وتعزيز متانة البنك، وهو المسار الذي انتهجته إدارة البنك وما زالت تحرص على الالتزام به حتى اليوم. وهو ما دفع وكالات التصنيف العالمية إلى الإجماع على منح البنك الوطني أعلى تصنيف ائتماني في منطقة الشرق الأوسط.

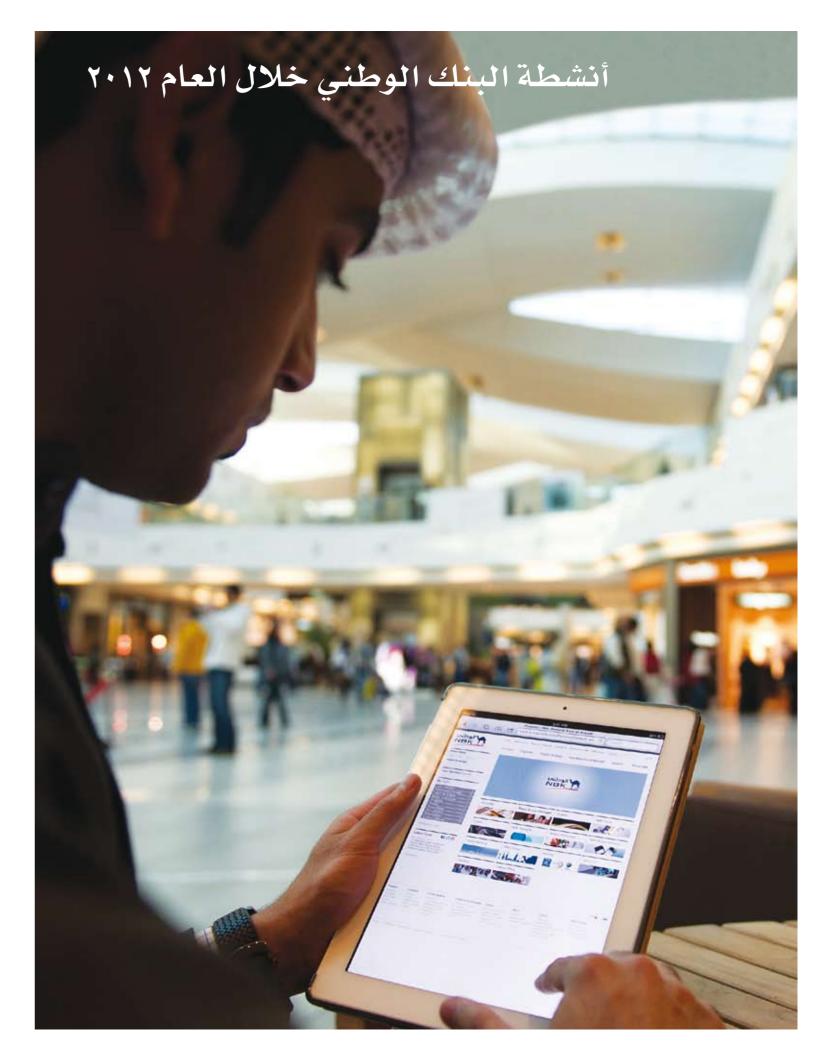
هذه المعطيات انعكست جميعها على النتائج المالية للبنك، وبالتالي على عوائد مساهميه، فمن مصرف تأسس برأسمال يعادل ٩٨٠ ألف دينار، نمت حقوق المساهمين لتبلغ ٢,٣ مليار دينار كويتي بنهاية العام ٢٠١٢.

توسع إقليمي مدروس...

كما تعد سياسة التوسع التي انتهجتها إدارة البنك أحد أهم الأسس التي تعتمد عليها الاستراتيجية المستقبلية الرامية إلى تتويع مصادر الدخل وتنويع المخاطر. ويعد البنك الوطني اليوم من أكثر البنوك العربية حضوراً وتواجداً على المستوى الإقليمي والعالمي، حيث ينتشر البنك اليوم في أهم الأسواق العالمية مثل لندن وباريس ونيويورك وجنيف وسنغافورة إلى جانب أهم أسواق المنطقة في مصر وقطر والبحرين والسعودية والأردن ولبنان والإمارات وتركيا والعراق.

هذه المسيرة الرائدة لبنك الكويت الوطني على مدار ٦٠ عاماً تؤكد صلابة هذه المؤسسة ومتانتها المالية، وتكلل سجله الحافل بالتميز والجدارة. وهي مسيرة جديرة بالفخر ليس فقط لبنك بدأ من الصفر أمام عمالقة الصناعة المصرفية في الشرق الأوسط والعالم، وإنما للكويت ومنطقة الخليج بشكل عام.

بنك الكويت الوطني - التقرير السنوي والبيانات المالية ٢٠١٢ ٢٣



الخدمات المصرفية الشخصية

واصلت مجموعة الخدمات المصرفية في بنك الكويت الوطني خلال العام ٢٠١٢ استراتيجيتها الهادفة إلى تقديم المنتجات المبتكرة والمتنوعة لخدمة العملاء على اختلاف شرائحهم وفئاتهم العمرية، مكرسة ريادة البنك الوطنى في السوق المحلية.

وقد تركزت أهداف المجموعة في العام الماضي على النمو العضوي وتطوير أنظمتها لتحقيق نمو مستدام ومستقر في الأجل الطويل. وقد اتخذت المجموعة بالفعل خطوات مهمة في هذا المجال، حيث عملت كافة وحداتها تحت راية "أنا الوطني" التي تعكس الالتزام بتقديم أرقى الخدمات المصرفية الشخصية وأفضلها للعملاء.

وقد حققت المجموعة نتائج قياسية في مختلف مجال الأعمال، حيث شهدت الودائع والقروض الشخصية نموا ملحوظا خلال العام. كما عزز البنك موقعه في سوق البطاقات المصرفية، حيث ارتفع إجمالي الإنفاق باستخدام كل من بطاقات السحب الآلي والبطاقات الائتمانية وبطاقات الدفع المسبق، مع ازدياد ثقة العملاء بمنتجات البنك الوطني وعروضه.

وقد شكلت الإدارة الفعالة للنفقات والإنتاجية إحدى أبرز الأولويات الاستراتيجية للمجموعة خلال العام ٢٠١٢. وقادت جهودنا إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات وأنظمة العمل وزيادة فعاليتها لخدمة العملاء على نحو أفضل. وسنواصل جهودنا هذه خلال الفترة المقبلة للارتقاء بمستوى الخدمة والمنتجات المصرفية.

وعلى الصعيد التكنولوجي، واصلت المجموعة تطوير أنظمتها التكنولوجية والتقنية بهدف تعزيز العلاقة مع العملاء، وذلك من خلال الاستجابة السريعة لمتطلباتهم والتواصل معهم على نحو أكثر فعالية، بالإضافة إلى تبسيط المعاملات وتحفيز الابتكار، وذلك في ظل تطور الخدمات المصرفية الالكترونية ووصولها إلى شريحة متزايدة من العملاء. وفي هذا الإطار، قامت المجموعة خلال العام الماضي بتعزيز الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والوطني أون لاين والرسائل النصية بإضافة المزيد من الخيارات وتطوير الخدمات القائمة بهدف تلبية متطلبات العملاء والحفاظ على موقعنا الريادي كخيار أول بالنسبة لهم.

ومن منطلق حرصها على تنمية قدرات موظفيها وتطوير القيادات الشابة، عززت مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية استثماراتها في الموارد البشرية، مطلقة العديد من البرامج لتطوير المواهب الشابة والارتقاء بأدائها، إلى جانب الاهتمام بتوفير بيئة عمل محفزة وداعمة وتطوير الثقافة المؤسسية والعمل المشترك بين الموظفين، ليبقى بنك الكويت الوطني الخيار الأول للراغبين في بناء مسيرة مهنية متقدمة.

وتعتزم مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية تعزيز موقعها الريادي في السوق المحلية عبر التركيز على العملاء وتطوير وابتكار

المنتجات والخدمات المصرفية وتحفيز الإنتائجة والفعالية، لنكون دوما الأقرب إلى العملاء وتلبية احتياجاتهم على النحو الأفضل.

الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

تبقى مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة الخيار الأول لإدارة الثروات لصالح العائلات الكويتية على مدى أجيال، في ظل العلاقة التاريخية التي تجمعها مع بنك الكويت الوطني والمبنية على الثقة والاحترام والسرية. وقد كرس بنك الكويت الوطني خلال العام ٢٠١٢ صدارته وتميزه في مجال إدارة الثروات بتقديم منتجات وخدمات مصرفية خاصة أكثر ابتكاراً وتطوراً بما يتماشى مع تطلعات عملائه ذوي الملاءة المالية العالية. وفي هذا السياق، شهدت مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة نمواً ملحوظاً في حجم الأصول تحت الإدارة على الرغم من التقلبات الحادة التي شهدتها الأسواق الإقليمية والعالمية خلال العام الماضي. وقد واصل البنك تقديم خدماته الاستشارية لعملائه بما يتوافق والسياسة المتحفظة التي ينتهجها بنك الكويت الوطني، بهدف حماية أموالهم واستثماراتهم وتعزيز أواصر العلاقة القوية معهم.

وقد استفاد البنك الوطني من شبكة فروعه العالمية المنتشرة في أهم عواصم المال والأعمال لتوفير خدماته لعملائه في جنيف ونيويورك ولندن وباريس والمنامة ودبي وبيروت والقاهرة، مع تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة الأصول لاستثمار أموالهم بما يتماشى مع درجة المخاطر المناسبة لكل عميل. كما قام البنك الوطني بتعزيز خدمات الوساطة المالية التي يوفرها على المستويين الإقليمي والدولي.

وقد وسع البنك الوطني خلال العام الماضي من نطاق الخدمات الاستشارية التي يقدمها لعملائه وساعدهم على انتقاء فرص استثمارية عقارية مميزة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية. كما عزز خدمات الوصاية والعديد من خدمات الأفشور الأخرى بهدف تلبية احتياجات هذه الشريحة الهامة من العملاء.

مجموعة الخدمات المصرفية للشركات

عزز بنك الكويت الوطني صدارته في مجال الخدمات المصرفية للشركات خلال العام ٢٠١٢ على الرغم من الظروف الاقتصادية غير المؤاتية. وقد كرس البنك الوطني هذه الصدارة من خلال تعزيز ما يوفره من خدمات مصرفية فريدة وتوسيع نطاقها وبناء علاقة وثيقة مع العملاء وضمان خدمتهم على النحو الأمثل.

وقد اظهر استبيان حول مدى رضا العملاء اعده البنك مع إحدى الجهات المختصة خلال العام ٢٠١٢ ريادة الوطني وتميزه في السوق المصرفية. واثبت هذا الاستبيان تفوق البنك الوطني على منافسيه في كافة مجالات الخدمات المصرفية للشركات مثل ادارة علاقات العملاء وجودة الخدمة ومنتجات تمويل التجارة وانظمة المعاملات الالكترونية للشركات (مثل خدمة الوطني اون لاين للشركات) وخلافها. ومقارنة بنتائج السنوات السابقة، ارتفعت

ثقة الشركات بالخدمات الشاملة التي يقدمها البنك الوطني بشكل لافت.

وبشكل عام، شهد العام ٢٠١٢ تحديات اقتصادية صعبة، وواجهت البيئة المحلية معوقات عدة تتعلق بضعف الانفاق الحكومي على مشاريع البنى التحتية والمشاريع غير النفطية المندرجة ضمن خطة التنمية الحكومية، ما ساهم في الحد من النمو الائتماني بشكل عام وقطاع الأعمال بشكل خاص.

لكن على الرغم من هذه البيئة التشغيلية الصعبة، تمكنا من تحقيق نتائج جيدة. وقد نجحنا بالبناء على العلاقات الاستراتيجية والتاريخية التي تجمعنا مع الشركات ليكون البنك الوطني دوما الخيار الاول لهم كشريك مصرفي يقف بجانبهم ويدعم خططهم التوسعية. وقد تمكنا من تعزيز حصتنا السوقية، وعملنا على استقطاب شريحة جديدة من العملاء، وقد حققت المجموعة ارتفاعاً في عدد العملاء الجدد من الشركات المتوسطة الحجم بنسبة ١٤٪.

وفي إطار الدعم الذي قدمناه لعملائنا، فقد شهد العام ٢٠١٢ الموافقة على منح تمويلات عديدة للشركات الكبيرة الحجم من عملائنا الحاليين والجدد. وتتوزع هذه التمويلات ما بين عملائنا في الكويت والخارج، حيث استطعنا ترتيب تمويلات لعملائنا من كبرى الشركات المتعددة الجنسيات من خلال شركاتنا التابعة في الأسواق العالمية. كما كرسنا موقعنا الريادي إقليميا من خلال تقديم الخدمات الاستشارية لشركة الاتصالات القطرية كيوتل في صفقة استحواذها على شركة الوطنية للاتصالات، بالإضافة إلى توفير التمويل والصرف الأجنبي لهذه الصفقة.

وفي ما يتعلق بخدمات التمويل التجاري وخدمة الوطني اون لاين للشركات، فقد عزز البنك الوطني خلال هذا العام من الخدمات المبتكرة التي يوفرها، محافظا على حصته السوقية المهيمنة بفضل جودة الخدمة والدعم الذي يوفره لعملائه، بالإضافة إلى فهمه العميق للسوق واحتياجاته وتواجده الدولي في الأسواق العالمية. من جهة ثانية، قمنا بتطوير خدمة الوطني أون لاين للشركات لتشمل خدمات جديدة، وذلك استجابة لرغبة العملاء ولتعزيز الأداء، مع تبني أحدث الأنظمة التكنولوجية وأنظمة الأمان. وقد ارتفع عدد مستخدمي خدمة الوطني أون لاين خلال العام ٢٠١٢.

وسيواصل البنك الوطني خلال الفترة المقبلة تطوير امكاناته بما يعزز ريادته في سوق الخدمات المصرفية للشركات، كما يسعى الى تعزيز ما يوفره من الحلول المصرفية المتكاملة لتلبية احتياجات العملاء الباحثين عن الخدمة المصرفية الافضل. وبموازاة ذلك، يولي البنك اهتماماً كبيراً في جودة الخدمة للحفاظ على التجربة المصرفية الفريدة التي يقدمها لعملائه.

كما سيركز البنك الوطني في العام ٢٠١٣ على تعزيز علاقاته مع الشركات المحلية والاقليمية على نطاق اوسع، وسيبقى على أهبة الاستعداد لتلبية متطلباتهم. ومن منطلق موقعه الريادي، سيستمر الوطني في لعب دور رئيسي في تمويل المشاريع والاستفادة من فرص التمويل المتاحة، ومن ضمنها مشاريع خطة التنمية الحكومية في الكويت ومشاريع القطاع الخاص.

مجموعة الخزانة

تبقى إدارة السيولة على رأس أولويات مجموعة الخزانة، ولاسيما في ظل التطورات الاقتصادية والمالية على الساحة العالمية والمخاوف من تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. وتعمل المجموعة باستمرار على تعزيز مصادر التمويل وتنويعها بالإضافة إلى إدارة الالتزامات في الميزانية.

وقد نجحت مجموعة الخزانة بالحفاظ على تكاليف الأموال عند المستويات الأدنى بالمعايير الإقليمية والدولية، فيما تبقى السوق المحلية تتمتع بفائض من السيولة بالدينار الكويتي وكافة العملات الرئيسية.

وقد دأب البنك على تلبية متطلبات عملائه من أدوات ومنتجات متصلة بمجموعة الخزانة. ورغم أن نشاط العملاء في أسواق الصرف عموما قد تأثر سلبا بضعف النشاط الاقتصادي ومحدودية الإنفاق الرأسمالي الحكومي، حافظ البنك الوطني على موقعه كخيار أول للتعاملات المالية الضخمة والتبادلات بالعملات الأجنبية.

وقد شهدت محفظة الاستثمار في أدوات الدخل الثابت نموا ملحوظا في العام ٢٠١٢، مع الالتزام بالمعايير الصارمة والمتحفظة التي نتبناها. كما عززت المجموعة من إدارتها الحصيفة للمخاطر من خلال تطوير إمكاناتها والمعايير الداخلية في إدارة الضمانات.

من جهة ثانية، انتهت مجموعة الخزانة خلال العام الماضي من تحديث نظامها التقني ليرتقي إلى أفضل المعايير العالمية، كما كثفت من استثمارها في الموارد البشرية من خلال تقديم العديد من البرامج التدريبية المتطورة لموظيفها.

شركة الوطني للاستثمار (NBK Capital)

عززت شركة الوطني للاستثمار، الذراع الاستثمارية لبنك الكويت الوطني، من مكانتها الريادية على الساحتين المحلية والإقليمية خلال العام ٢٠١٢ من خلال مجموعة من الخدمات المتكاملة التي تقدمها عبر أربعة قطاعات رئيسية للنشاط تشمل الخدمات المصرفية الاستثمارية والاستثمارات البديلة وخدمات الوساطة المالية والبحوث الاستثمارية وإدارة الأصول.

وقد واصلت الشركة تقديم الحلول المالية المبتكرة والخدمات الاستشارية للشركات والمستثمرين حول الاندماج والاستحواذ والإدراج وزيادات رأس المال والاكتتابات وإعادة الهيكلة. وقد عززت سجل إنجازاتها في هذا الإطار خلال العام الماضي من خلال الاضطلاع بدور المستشار لأكبر صفقة استحواذ شهدتها منطقة الخليج هذا العام، وذلك باستحواذ شركة كيوتل القطرية على ٦١, ٣٩٪ من أسهم شركة الوطنية للاتصالات المتنقلة الكويتية والبالغة قيمتها ٥١٩ مليون دينار كويتي. وقد أنجزت هذه الصفقة الأضخم في المنطقة خلال شهر أكتوبر الماضي بعد الحصول على كافة الموافقات الرسمية عليها.

كذلك الحال، قدمت الشركة الخدمات الاستشارية لمجموعة كوت الغذائية في صفقة استحواذ أنجزتها في المملكة المتحدة في مايو من العام الماضي. كما قدمت الشركة خدمات استشارية لإعادة هيكلة ما يقارب المليار دولار من الديون لصالح شركتين كويتيتين، تشمل ضخ رؤوس الأموال وقروض مصرفية وسندات وصكوك. وشاركت شركة الوطني للاستثمار خلال العام الماضي بإدارة إصدار سندات بقيمة ٨٠ مليون دينار كويتي لصالح شركة مشاريع الكويت، وهو أكبر إصدار على الإطلاق في السوق الكويتية. وتقوم الشركة حاليا بتقديم الخدمات الاستشارية لشركة فيفا للاتصالات الكويتية، التابعة لشركة الاتصالات السعودية، حول عملية إدراجها في سوق الأوراق المالية الكويتية. كما تقدم الخدمات الاستشاريين دوليين حول الخدمات الاستشارية إلى جانب بيتين استشاريين دوليين حول الطرح العام الأولي لشركة زين العراق الذي يتوقع أن يكون الأكبر في تاريخ العراق، بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارية لإحدى الشركات العائلية الرائدة في الكويت حول طرحها العام الأولى.

الاستثمارات البديلة

وعلى صعيد الاستثمارات البديلة، فقد واصلت شركة الوطني للاستثمار توظيف رؤوس الأموال في صناديق الملكية الخاصة والميزانين بنجاح خلال العام ٢٠١٢. وقد استمرت الصناديق التي تديرها الشركة في أدائها القوي محققة عوائد جيدة للمستثمرين. وتقوم إدارة الاستثمارات البديلة حاليا بالترويج لجمع الأموال لصندوق المكلية الخاصة الجديد لديها.

وقامت الشركة في العام الماضي بتوظيف رأس المال المتبقي من صندوق الملكية الخاصة (NBK Capital Equity Partners Fund 1) في صفقتين: الأولى هي شركة بافي الرائدة في توزيع المواد البيطرية في تركيا، والثانية هي شركة سنابل السلام الرائدة في إنتاج وبيع الحلويات العربية في المملكة العربية السعودية.

كما تخارجت الشركة بنجاح من استثمارها في شركة هانكو الرائدة في سوق تأجير السيارات في السعودية. وتواصل الشركات المتبقية من محفظة الملكية الخاصة التي يستثمر فيها الصندوق أداءها القوي مع ارتفاع قيمها على أساس سنوي.

هذا وقامت الشركة بتوظيف المزيد من رأسمال صندوق الميزانين ١ التابع للشركة في مجموعة أيكون الدولية القابضة الرائدة في إدارة وتشغيل الجامعات في دبي. كما واصلت الشركات الأخرى ضمن محفظة صندوق الميزانين ١ أداءها الجيد وفق ما هو متوقع منها.

إدارة الأصول

من جهة ثانية، ركزت وحدة إدارة الأصول في الشركة على استراتيجيتها المتحفظة الهادفة إلى الحفاظ على رأس المال وتوفير منتجات منخفضة المخاطر وصناديق مدرة للدخل للعملاء نظرا إلى تقلبات الأسواق العالمية. كما حرصت على تقديم التقارير الدورية للعملاء وإطلاعهم بشكل مستمر وشفاف على كافة المستجدات خلال العام ٢٠١٢ الذي شهد العديد من الأحداث والتطورات على الساحتين الأميركية والأوروبية. وقد استقرت قيمة إجمالي الأصول المدارة على نطاق المجموعة ككل عند ٥, ٩ مليار دولار أميركي.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أطلقت الشركة محافظ استثمارية اختيارية جديدة بلغت قيمتها الإجمالية ٣٠ مليون دولار أميركي. ونجحت في استقطاب العديد من العملاء الجدد من المؤسسات والأفراد من ذوي الملاءة المالية المرتفعة. كما استطاعت وحدة أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تضيف محافظ استثمارية متنوعة تتضمن أسهم مدرجة ضمن محافظها الإقليمية.

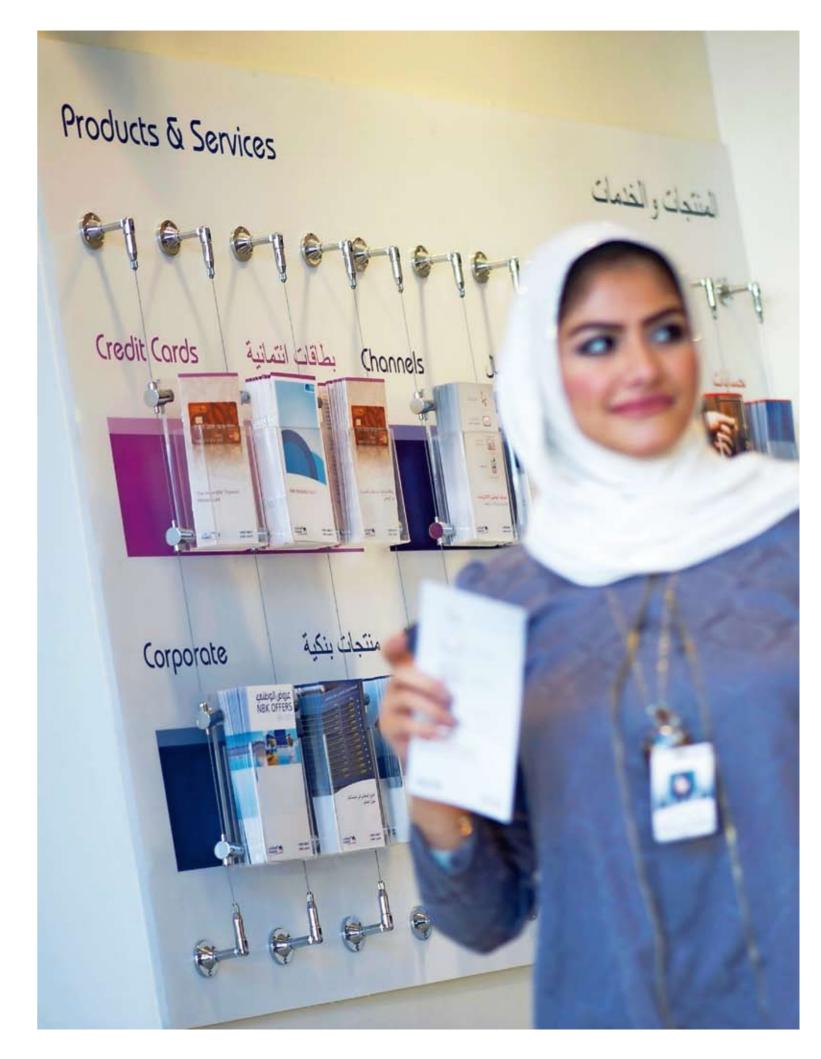
وقد عززت وحدة إدارة الأصول من المنتجات والخدمات التي توفرها من خلال إطلاق حساب مستقل خاص بتوزيعات الأرباح. وفي إشارة إلى تفوق أدائه، صُنف صندوق الأسهم القطرية التابع للشركة كأفضل صندوق استثماري للعام ٢٠١٢ من قبل مجلة مينا فاند ماندجر.

أما في ما يتعلق بالاستشارات الاستثمارية، فقد عملت وحدة إدارة الأصول على تقديم تقارير دورية شاملة للعملاء والالتقاء بهم على نحو مستمر لإطلاعهم أولا بأول على كل ما يختص بمحافظهم الاستثمارية. وتنتج الوحدة الاستشارية في شركة الوطني للاستثمار تقارير فصلية تعكس وجهة نظر بنك الكويت الوطني حول آخر التطورات الاقتصادية والمالية، وتقدم أدوات استثمارية ذات دخل ثابت مصصمة خصيصا وفق حاجة كل عميل لاستثمارات منخفضة المخاطر ومدرة للدخل.

البحوث والوساطة المالية

وفي اتجاه مواز، استمر فريق البحوث في توفير تقارير وتحاليل تتميز بدقتها وجودتها المرتفعة للعملاء، والتي تغطي القطاع المصرفي والصناعي وقطاع الاتصالات في الكويت. وقد زاد فريق البحوث من الشركات التي يغطيها سواء في القطاعات القائمة أو في قطاعات جديدة مثل القطاعين المصرفي والعقاري في مصر،

بنك الكويت الوطني – التقرير السنوي والبيانات المالية ٢٠١٢



إلى جانب قطاع البتروكيميائيات وقطاع الأسمدة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

من جهة أخرى، حققت أنشطة الوساطة المالية خلال العام الماضي نجاحاً كبيراً تمثل في نمو الحصة السوقية لمنتجات الوساطة المالية التي يقدمها الوطني وكذلك نمو حجم وأنشطة الوساطة المالية في سوق الكويت للأوراق المالية عبر شركة الوطني للوساطة المالية. وفي تقدير لإنجازاتها وموقعها الريادي، فازت الشركة بجائزة أفضل وسيط مالي في الكويت من قبل مجلة غلوبل انفستور العالمية المتخصصة.

وقد تم توحيد أنظمة التداول الثلاثة لوحدة الوساطة المالية للشركة وتم نقلها بنجاح إلى نظام التداول الجديد لسوق الكويت للأوراق المالية في شهر مايو من العام ٢٠١٢. كما تم إضافة السوق المصرية إلى الأسواق الستة التي تتيح التداول فيها الكترونيا، ليتمكن العملاء من التدوال في سبعة أسواق من خلال حساب واحد.

وقد واصلت وحدة الوساطة المالية نشاطها في مصر، بالشراكة مع البنك الوطني المصري، ووسعت بذلك نطاق خدماتها ومنتجاتها نحو السوق المصرية لتوفر لعملاء البنك الوطني المصري ما توفره لعملاء بنك الكويت الوطني في الكويت. وفي هذا الإطار، أطلقت وحدة الوساطة المالية في مصر خدمة التداول الالكتروني لعملاء البنك الوطنى المصري خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٢.

الفروع الخارجية والشركات التابعة

لقد رفعت مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة خلال العام ٢٠١٢ من مساهمتها في إجمالي أرباح مجموعة بنك الكويت الوطني، في دلالة إضافية على نجاح استراتيجية التوسع المدروس والتنويع الجغرافي.

وقد بدأت مجموعة بنك الكويت الوطني توسعها خارج الكويت في ثمانينات القرن الماضي من خلال افتتاح فروع تقدم خدمات مصرفية شاملة في العواصم المالية الدولية في نيويورك ولندن وباريس وجنيف وسنغافورة، إلى جانب التوسع الإقليمي في لبنان والبحرين. وفي العام ٢٠٠٤، اتخذ البنك الوطني قرارا استراتيجيا لتعزيز تواجده في أسواق الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وبناء عليه، قام البنك بسلسلة استحواذات ودخل أسواق قطر والعراق ومصر وتركيا، فيما افتتح فروعا في الأردن والسعودية (جدة) والإمارات.

وفي الإجمالي، باتت مجموعة بنك الكويت الوطني تملك اليوم شبكة دولية من الفروع الخارجية والشركات التابعة تشمل ١٠٩ فروع خارج الكويت، توفر مجموعة متكاملة ومتنوعة من الخدمات المصرفية. وقد جرى دمج وربط كافة أعمال شبكة الفروع الدولية خارج الكويت بنجاح، وبات معظمها يعمل تحت العلامة التجارية والأنظمة التكنولوجية نفسها.

وتوفر شبكة الفروع الدولية والشركات التابعة لعملاء بنك الكويت الوطني مجموعة واسعة من المنتجات المصرفية والاستثمارية مع امكانية الولوج إلى عدد كبير من الأسواق الإقليمية والعالمية. ويشكل برنامج الرهن العقاري الدولي الذي أطلق في العام ٢٠١١ مثالا على ذلك، لكونه يوفر للعملاء تمويلا لشراء العقارات في كل من الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وفرنسا ودبي وأبوظبي ولبنان ومصر والأردن. وفي هذا الإطار، واصل البنك الوطني خلال العام ٢٠١٢ حملة "العقار عليك والتمويل علينا" التي أطلقها في العام السابق، وخصص مركزا متخصصا في فرع رأس السالمية للخدمات المصرفية الخارجية مجهزا بالبنية التحتية المطلوبة لإجراء معاملات العملاء وتسهيلها، وهو الأول له لخدمة هذه الشريحة. وقد جرى توسيع برنامج الرهن العقاري الدولي ليشمل قطر والإمارات، وقد حققت الحملة في هاتين السوقين نجاحا لافتا.

ومازالت دول مجلس التعاون الخليجي ذات أهمية خاصة بالنسبة للمجموعة مع مواصلة الاقتصادات الخليجية أداءها الإيجابي في مواجهة الاضطرابات في دول الجوار والأزمة الاقتصادية العالمية. ويتطلع بنك الكويت الوطني باستمرار إلى تعزيز تواجده في الأسواق الخليجية. في الوقت الراهن، يتواجد البنك الوطني في جدة، دبي والبحرين ليوفر لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الدخل المرتفع مجموعة من الحلول المصرفية وخدمات الخزانة، سواء تقليدية أم متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى خدمات تمويل التجارة. كما تقدم هذه الفروع مجموعة من خدمات التجزئة الأساسية كالقروض الشخصية وخدمات حساب خدمات التجزئة الأساسية كالقروض الشخصية وخدمات حساب الذهبي. وفي ظل سعيه إلى تعزيز تواجده في هذه الأسواق، قام البنك الوطني بتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الالكترونية لتشمل عملاءه من الأفراد في دبي والبحرين. كما يتوقع أن يفتتح فرعا جديدا في إمارة أبوظبي خلال الربع الأول من العام ٢٠١٣.

وقد واصل بنك قطر الدولي الذي يمتلك بنك الكويت الوطني ٣٠٪ من رأسماله مسيرة تطوره وتعزيز رقعة انتشاره وخدماته. ومنذ دخول بنك الكويت الوطنى شريكا استراتيجيا فيه وتولى زمام الإدارة منذ العام ٢٠٠٤، انتقل بنك قطر الدولى من بنك صغير ذات فرع واحد إلى بنك تجاري متكامل يقدم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية، وتمتد شبكته إلى ١٠ فروع و٣٥ جهاز سحب آلى تتوزع في مناطق استراتيجية في قطر. ويقدم البنك خدمات البيع المباشر والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وخدمات الرسائل القصيرة ومركز الاتصال المتوفرة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع. ومن المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة والمبتكرة التي وفرها البنك لعملائه خلال العام الماضى، خدمة تمويل العقارات الدولية التي طرحها البنك في قطر مستفيدا من شراكته الاستراتيجية مع بنك الكويت الوطنى وشبكة فروعه الدولية. وفي تقدير دولي لأدائه القوى وجودة خدماته، فاز بنك قطر الوطنى بجائزة أفضل خدمات مصرفية خاصة للعام ٢٠١٢ من قبل مجلة يوروموني العالمية.

وفي خارج دول مجلس التعاون الخليجي، واصلت قاعدة عملاء البنك الوطني النمو على الرغم من البيئة التشغيلية الصعبة، ما يعكس قوة السمعة والشبكة المصرفية التي يتمتع بها البنك الوطني خارج الكويت، إلى جانب قوة علامته التجارية التي تمثل بالنسبة للعملاء الجودة والثقة والأمان.

ففي مصر، يشهد البنك الوطني المصري منذ استحواذ بنك الكويت الوطني عليه بالكامل في العام ٢٠٠٧، تطورا كبيرا في مساره ليكون أحد أبرز البنوك الأجنبية العاملة في البلاد. وفي السنوات القليلة الماضية، استفاد الوطني المصري من الخبرات العريقة لبنك الكويت الوطني وقام باستحداث منتجات مصرفية مبتكرة وقنوات توزيع جديدة بفضل النظام المصرفي التكنولوجي المتكامل الذي قام الوطني المصري باستحداثه وساهم في تحسين وتطوير قنوات التوزيع والتواصل مع العملاء. كما وسع شبكته الى وتطوير قنوات التوزيع والتواصل مع العملاء. كما وسع شبكته الى من عدد أجهزة السحب الآلي إلى ١٠٦ أجهزة موزعة في مختلف المناطق الحيوية في مصر. ويوفر البنك خدمات الرسائل القصيرة والخدمة الهاتفية على مدار الساعة.

وقد انصب تركيز البنك الوطني المصري خلال العام ٢٠١٢ على المحافظة على زخم نشاطه التشغيلي واستقراره وسط الاضطرابات المستمرة التي تشهدها البلاد، وفي الوقت نفسه، المضي قدما في مسار تحوله وتطوره وفق ما هو مخطط. وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التي عانى منها الاقتصاد المصري خلال هذا العام، بقيت خسائر الائتمان عند مستويات منخفضة، كما واصل البنك الوطني المصري استقطاب المزيد من الودائع والعملاء على الرغم من تراجع النشاط الاقتصادي عموما، ما يعكس سمعة الوطني المصري كملاذ آمن لكونه جزءا من مجموعة بنك الكويت الوطني.

وفي العراق والأردن ولبنان، عزز بنك الكويت الوطني من البنية التحتية التكنولولجية لشبكته لكي يستمر في توفير خدمات مصرفية آمنة لعملائه. كما جرى التركيز بشكل خاص على سلامة الموظفين، ولاسيما في العراق الذي شهد سلسلة من أحداث العنف. وقد واصل بنك الائتمان العراقي الذي يمتلك فيه بنك الكويت الوطني حصة مهيمنة تبلغ ٨١٪، بعدما رفعها من ٧٥٪ التي استحوذ عليها في العام ٢٠٠٥، تقديم خدمات التجويلات والتمويلات التجارية للشركات الكويتية والأجنبية فضلا عن خدمات التجزئة للأفراد. ويعمل بنك الائتمان العراقي من خلال ١٤ فرعا منتشرة في كافة أنحاء العراق، وهو أكبر البنوك الخاصة في العراق. أما في لبنان والأردن، فيعمل البنك الوطني من خلال شبكة فروع صغيرة نسبيا موزعة بشكل استراتيجي في أنحاء البلاء لخدمة العملاء.

أما بالنسبة للشبكة الدولية، فقد واصلت فروع البنك الوطني في لندن وباريس وجنيف ونيويورك وسنغافورة استقطاب الودائع في

ظل بحث العملاء عن الجودة والأمان، سواء من قبل الأفراد من ذوي الملاءة المالية المرتفعة، المؤسسات المالية، الشركات النفطية، البنوك أو الوكالات الحكومية.

إدارة المخاطر والحوكمة

يتبنى بنك الكويت الوطني استراتيجية صارمة للحد من المخاطر التي قد تحيط بأنماط النشاطات المختلفة بالبنك. وترتكز هذه الاستراتيجية على نوعية العملاء والخدمات والمنتجات المصرفية المتميزة المقدمة لهم مع توفير الحماية القصوى للبنك حتى في ظل الأزمة المالية العالمية التي طالت اقتصادات العالم. وقد عمد البنك إلى تعزيز ثقافة إدارة المخاطر ودعم قدراته لإدارة المخاطر من خلال تطبيق نماذج معدة خصيصاً لرأس المال المعرض للمخاطر الحجاطر التي يتعرض للمخاطر المالين المغرض للمالينك، هذا بالإضافة إلى القيام باختبارات معدلة للضغط وإتباع منهجية تخطيط رأس المال، إضافة إلى تطوير عدد من السياسات الخاصة بإدارة المخاطر على نطاق المجموعة.

وفيما أثبتت استراتيجيات إدارة المخاطر المطبقة لدى البنك فاعليتها في توفير الحماية المطلوبة، سيعمل البنك على تطوير هذه الاستراتيجيات للاستمرار على النهج نفسه ولتحقيق المزيد من التطور في هذا الاتجاه. ويعكف البنك بصورة خاصة على القيام بالدراسات الكفيلة بإضفاء المزيد من التحسينات على البنية التحتية لإدارة المخاطر في عدد من المجالات التي تتضمن تطوير وتحسين نماذج تصنيف المخاطر والقيام بعمليات تجميع واسعة للبيانات المتعلقة بالعملاء وتطبيق نظم مطورة لإدارة الأصول والخصوم بهدف توفير المزيد من الفعالية لإدارة مخاطر السيولة. كما يولي البنك اهتماما بالغاً لإدارة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل وكافة المخاطر الأخرى من خلال اعتماد آليات ونماذج مطورة لقياس هذه المخاطر وتحديدها مقدماً.

أما في ما يتعلق بمعايير الحوكمة، فإن بنك الكويت الوطني على قناعة تامة بأن حوكمة الشركات تعد معيارا أساسيا لتحسين الأداء. ويعتمد نظام الحوكمة لدى البنك على مزيج من التنظيم الداخلي والخارجي لزيادة كفاءة الأداء إلى أقصى درجة وتقليل المخاطر إلى أدنى درجة وحماية مصالح وحقوق المساهمين والمستثمرين. كما أن المجلس الاستشاري الدولي الذي انفرد الوطني بتشكيله محلياً وإقليمياً ويضم نخبة من أبرز الشخصيات العالمية في مجالات السياسة والاقتصاد والأعمال من مختلف أنحاء العالم ينهض بدور كبير على صعيد تقديم الخبرات والاستشارات والمساهمة في رسم الاستراتيجيات المستقبلية للبنك بشكل عام بالإضافة إلى دعم أسس ومبادئ الحوكمة والتحفظ والإدارة الرشيدة لدى البنك.

مجموعة الموارد البشرية

كرّس بنك الكويت الوطني خلال العام الماضي التزامه العميق تجاه

توظيف وتطوير الموارد البشرية وتنمية مهاراتها، ويفتخر بكونه أحد أكبر الجهات في القطاع الخاص توظيفاً للعمالة الكويتية.

وفي هذا الإطار، أطلق البنك الوطني خلال العام الماضي العديد من المبادرات والبرامج التدريبية الرائدة لتنمية قدرات موظفيه وتوسيع مداركهم بالتعاون مع أهم وأبرز المعاهد والجامعات العالمية على نسق جامعة هارفرد العريقة والجامعة الأميركية في بيروت. ويعمل الوطني على توفير بيئة عمل محفزة لموظفيه في إطار الثقافة العامة للبنك التي ترى في الاستثمار في الموظفين وصقل مهاراتهم أولوية مطلقة لإعداد جيل واعد من المصرفيين. ومن أبرز هذه البرامج، برنامج تطوير القيادات الشابة الأول من نوعه في الكويت بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت، والذي تخرج منه في دوراته الثلاث ١٧ موظفا شابا من الجنسين يتحضرون لتسلم مناصب قيادية داخل البنك في المستقبل.

وقام البنك الوطني بتوفير أكثر من ٣٦١٥ فرصة تدريبية خلال العام الماضي حول أفضل الممارسات العالمية في مجال الخدمات المالية والاستثمارية وخدمة العملاء. كما نظم العديد من ورش العمل التي جمعت القيادات الحالية مع عدد كبير من الموظفين الشباب الذين أظهروا كفاءة عالية ومهارات قيادية لمشاركتهم الخبرات وأفضل الممارسات.

وفي إطار استراتيجيته الهادفة إلى توطين الوظائف وزيادة نسبة العمالة الوطنية لديه، قام الوطني خلال العام الماضي بتوظيف أكثر من ٣٠٠ مواطن كويتي من الجنسين لتتعدى نسبة العمالة الوطنية لديه الـ٢٠٪ من إجمالي عدد موظفي البنك.

وقد وسعت مجموعة الموارد البشرية جهودها الرامية إلى تدريب الموظفين والارتقاء بهم على نطاق المجموعة في الكويت والعالم لتشمل الفروع والوحدات الخارجية. ومن هذا المنطلق، قام الوطني بنقل العديد من البرامج التدريبية التي أطلقها في الكويت إلى شركاته التابعة وفروعه الخارجية، وذلك بهدف ضمان توفير أرقى الخدمات المصرفية لعملائه في كافة الأسواق التي يتواجد فيها. وهكذا يبقى استثمار بنك الكويت الوطني في موظفيه في الكويت والعالم وإعدادهم لشغل وظائف قيادية في المستقبل على رأس أولوياته وأحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها استراتيجية البنك الوطني.

الوطني في خدمة المجتمع

عزز البنك الوطني في ذكرى تأسيسه الستين من مساهمته ومبادرته الاجتماعية في إطار التزامه بمسؤوليته الاجتماعية، مكرسا موقعه كأحد أكبر المساهمين في تنمية المجتمع الكويتي. وواصل البنك الوطني دعم العديد من الفعاليات الاجتماعية والتعليمية والإنسانية والخيرية وتكريس قيم التعاون والمشاركة، وقد أطلق العديد من المبادرات المبتكرة والبرامج المتخصصة على

هذا الصعيد التي تؤكد الدور التنموي والمجتمعي الرائد الذي يضطلع به.

على صعيد الرعاية الصحية، قام البنك الوطني بالتبرع بمبلغ كملايين دينار كويتي لتوسعة مستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال من خلال إنشاء مركز متخصص بأمراض سرطان الدم لدى الأطفال، ليكون فريدا من نوعه على مستوى المنطقة. ويشكل مستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال أحد أبرز المبادرات الصحية للوطني لتوفير العناية القصوى للأطفال الذين يعانون من أمراض مستعصية. ويواصل الوطني استضافة فريق طبي بريطاني من مستشفى غريت أرموند ستريت البريطاني للأطفال للعمل في مستشفى غريت أرموند ستريت البريطاني للأطفال البنك الوطني خلال العام الماضي حملة لمكافحة مرض سرطان الثدي والتوعية حول سبل الوقاية منه وذلك حرصاً منه على سلامة وصحة عميلاته وموظفاته، كما نظم العديد من الحملات بين موظفيه لدعم بنك الدم.

وكعادته سنويا، واصل البنك الوطني حملته "افعل الخير في شهر الخير" خلال شهر رمضان المبارك المتواصلة منذ أكثر من ٢١ عاما، كما واصل دعمه لمختلف الجهات الخيرية والإنسانية مثل بيت عبد الله للأطفال ودار الآثار الإسلامية.

وفي مجال التعليم، لم يقتصر اهتمام الوطني بدعم المسيرة التعليمية في البلاد على مساهمته السنوية التي يقدمها لدعم أنشطة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، إذ واصل البنك رعاية ودعم المؤتمر السنوي للاتحاد الوطني لطلبة الكويت في الولايات المتحدة الأميركية، كما قام برعاية حفل تكريم الطلبة الفائقين في الثانوية العامة.

وحرص الوطني خلال العام الماضي على تكريس دوره الطليعي في حماية البيئة كبنك صديق للبيئة. وقد واصل مبادراته البيئية تحت شعار "فكر فيها" التي بدأها منذ أكثر من ست سنوات بهدف زيادة الوعي البيئي وترويج السلوكيات الترشيدية على صعيد استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى الحملات البيئية لتنظيف شواطئ الكويت وحماية المخيمات البرية.

التطورات الاقتصادية والمالية خلال العام ٢٠١٢

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي

كان العام ٢٠١٢ متبايناً بالنسبة لاقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وفيما تأثرت بعض اقتصادات دول شمال افريقيا والمشرق سلبا بالاضطرابات السياسية والاجتماعية، واصلت الاقتصادات الخليجية نموها القوي، مدعومة بالإيرادات النفطية المرتفعة والاستثمارات الحكومية في بعض الدول. وفي الكويت، حافظ الاقتصاد على وتيرة نموه الجيدة بفضل القطاع النفطي. كما واصل كل من القطاع العقاري والقطاع الاستهلاكي أداءه الجيد.

شهد العام ٢٠١٢ تباينا في الظروف الاقتصادية عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ حققت بعض الاقتصادات أداء جيدا، وجاء أداء اقتصادات أخرى دون الطموح، فيما تأثرت مجموعة ثالثة سلبا بالاضطرابات الاجتماعية أو النزاعات العسكرية.

وفيما استطاع النشاط الاقتصادي في ليبيا أن يتعافى بشكل جيد نسبيا عقب ثورة العام ٢٠١١، فإن الحرب في سوريا قد دمرت الاقتصاد المحلي وشكلت خطراً بامتداد انعاكساته إلى الدول المجاورة. وتمكن الاقتصاد المصري من تحقيق بعض الاستقرار، رغم استمرار المخاوف من خروج رؤوس الأموال ومن توجهات السياسة الاقتصادية. وفي المقابل، يتوقع أن تكون الاقتصادات الخليجية الغنية بالموارد قد حافظت على نموها الاقتصادي القوي، مدعوما بالإيرادات النفطية المرتفعة، وفي بعض الحالات، بالاستثمار الحكومي المرتفع. ولكن حتى في هذه الدول، كانت هناك تحديات جلية في الالتزام بمصروفات رأسمالية كبيرة. ويتوقع أن يكون النمو في دول مجلس التعاون قد بلغ ٤,٥٪ في المتوسط وشمال أفريقيا عموما.

واستمرت أسعار النفط المرتفعة بتوفير بيئة اقتصادية إيجابية لدول مجلس التعاون الخليجي. فقد بلغ متوسط سعر برميل مزيج برنت ١١٢ دولارا في العام ٢٠١٢، أي قريباً من متوسطه القياسي البالغ ١١١ دولارا في العام ٢٠١١. ورغم أن معدل نمو الطلب على النفط جاء متواضعاً في العام ٢٠١٢ بسبب

ضعف الاقتصاد العالمي، حافظت أسعار النفط على مستوياتها المرتفعة نتيجة مستويات الإنتاج المنخفضة نسبياً من خارج منظمة أوبك، والتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والسياسة النقدية التسهيلية في الاقتصادات المتقدمة. كما كان الإنتاج النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي قويا، وحافظت أوبك على مستويات مرتفعة من الإنتاج لوقف ارتفاع أسعار النفط الذي يشكل بنظرها تهديدا للاقتصاد العالمي. ويعني ذلك أن إنتاج النفط في السعودية (١٠ مليون برميل يوميا) والكويت (٣ ملايين برميل يوميا) بلغ مستويات لم نشهدها منذ عقود. ونما إجمالي إنتاج الهيدروكربون في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٢,٥٪، فيما ساهمت إيرادات النفط المرتفعة في دعم المالية العامة والميزان التجاري، اللذين يتمتعان أصلا بوضع قوي.

ومن خارج القطاع النفطي، كانت الظروف الاقتصادية متباينة بدورها، إذ تحقق النمو الاقتصادي الأسرع في الدول الأقل تأثرا بالأزمة المالية والتي شهدت أكبر استثمارات حكومية، ولاسيما في السعودية وقطر وعُمان (التي تراوح نمو الاقتصاد غير النفطي فيها بين ٥٪ و٩٪ بالأسعار الثابتة). وفي دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، كان تأثير خفض الشركات والأفراد لمديونياتهم هو الأكبر، فيما كانت السياسات الحكومية ذات أثر محدود. ففي الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، استمر ضعف القطاع العقاري وعمليات إعادة هيكلة ديون الشركات في الضغط على نمو الإقراض والاستثمار في قطاع الأعمال، فيما استمرت الحكومة الفيديرالية وحكومة قطاع الأعمال، فيما استمرت الحكومة الفيديرالية وحكومة



إمارة دبي بشد الحزام ماليا. وفي البحرين، عاد الاقتصاد ليحقق نمواً معتدلاً عقب الاضطرابات التي شهدتها البلاد في العام ٢٠١١. ولكن قلة الموارد النفطية قد أدت إلى تفاقم الضغوطات المالية في البحرين، فيما فرضت التطورات العالمية والمنافسة من الدول المجاورة تحديات على قطاعها المصرفي الدولي.

ولا تزال منطقة الخليج تبدو محمية من الاضطرابات الإضافية المحتملة في الاقتصاد العالمي، بما فيها ما قد يجرى في أوروبا. وتتمتع البنوك برسملة جيدة ولديها انكشاف مباشر محدود على الديون السيادية الأوروبية التي قد تتعثر. كما يعتبر النمو الاقتصادي موزوناً أكثر من ذي قبل؛ والوضع المالي عموماً قوى جداً؛ ومعظم الحكومات ملتزمة بخطط تنموية متوسطة المدى من شأنها أن توفر دعما للطلب المحلى. ومن بين دول مجلس التعاون الخليجي، يبدو أن الإمارات العربية المتحدة هي الأكثر عرضة للمخاطر، إذ نظراً لارتباطاتها التجارية والمالية القوية، تعتبر أكثر عرضة للتغيرات في الاقتصاد العالمي، فيما يمكن أن تواجه شركاتها المديونة صعوبات في إعادة التمويل في حال ازدادت شروط التمويل صرامة. وتعتبر دبي أيضا شريكاً تجارياً هاما لإيران التي يضعف اقتصادها بسبب العقوبات الدولية. ولكن البيانات التجارية الأخيرة تشير إلى أن دبى تواجه هذه التحديات بشكل جيد.

وحققت الأسواق الإقليمية في العام ٢٠١٢ أداءً أفضل منه في السنوات السابقة. وكانت الأسواق المالية قد تأثرت في العام ٢٠١١ بغياب الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة. لكن الأسواق قد عاودت الارتفاع خلال ٢٠١٢، وارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز المجمع للأسواق العربية بواقع ٤٪ خلال العام. ومع ذلك، تباين أداء الأسواق المالية بشكل كبير عبر دول المنطقة، حيث كان أداء سوق الأسهم المصرية هو الأفضل، إذ ارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز للسوق المصرية بواقع ٥٨٪ عما أقفل عليه في العام ٢٠١١. وشهدت الأوراق المالية المصرية انتعاشاً نسبياً مع مرور الانتخابات النيابية بشكل سلس. وكانت الإمارات العربية المتحدة ثاني أفضل الأسواق أداءً في المنطقة، مع تحقيق مكاسب جيدة بلغت ٢٤٪. وفي الوقت نفسه، تراجع مؤشر ستاندرد أند بورز للسوق الأردنية بواقع ٥٪ خلال العام ٢٠١٢. كما تراجع مؤشر ستاندرد أند بورز لسوقى البحرين وعمان بواقع ٤٪.

حافظ النمو الاقتصادي في الكويت على وتيرة جيدة في العام ٢٠١٢. ويعزى ذلك بشكل أساسى إلى القطاع النفطى، حيث بقيت أسعار النفط وإنتاجه قريبة من مستوياتها المرتفعة تاريخياً. ويقدر أن يكون الناتج المحلى الإجمالي الكويتي قد نما

بواقع ٦٪ بالأسعار الثابتة في العام ٢٠١٢، فيما يقدر نمو القطاع النفطى عند١٠٪. أما النمو من خارج القطاع النفطى، فقد بقى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الخليجي بالأسعار ثابتة متواضعا وبلغ ٤٪. وقد استمرت مجموعة عوامل مثل بطء وتيرة تنفيذ المشاريع الحكومية للبنية التحتية، واستمرار قطاع الشركات بخفض حجم مديونيته، وعدم الاستقرار السياسي، وعدم حصول تقدم في الإصلاحات الاقتصادية، بالإثقال على قطاع الأعمال. كما انعكست ضبابية المناخ الاقتصادي العالمي المصدر: مصادر رسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

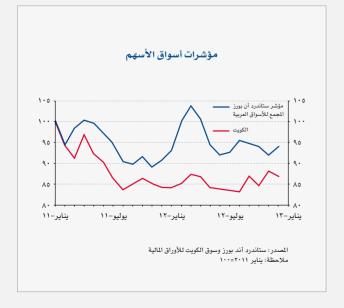
لكن في المقابل، تبقى هناك نقاط إيجابية في الاقتصاد المحلى، فقد سجل قطاع المستهلك عاما آخر من النمو القوى، وذلك بفضل معدلات التوظيف المرتفعة والزيادات في الأجور والمزايا للمواطنين في وقت سابق - رغم أن النمو في معدلات توظيف المواطنين قد يكون الآن في تباطؤ. وارتفع حجم المدفوعات لدى نقاط البيع في الربع الثالث من العام ٢٠١٢ بواقع ١٤٪ على أساس سنوى، وذلك بعدما حقق نمواً ضخماً بلغ ٣١٪ في العام ٢٠١١. كما واصل القطاع العقاري أداءه الجيد، حيث ارتفعت قيمة صفقات العقار السكني بواقع ١٢٪ في الأشهر الإحدى عشرة الأولى من العام ٢٠١٢، ويعزى ذلك بمعظمه إلى مبيعات الأراضي. وبقى النشاط في قطاع الشقق قوياً، مع استمرار المستثمرين بالبحث عن عائد أفضل في ظل تراجع أداء سوق

على ثقة قطاع الأعمال في الكويت.

وقد انعكست هذه الأنماط الاقتصادية العامة على الظروف النقدية، فقد أظهر نمو الائتمان الإجمالي علامات طفيفة على التحسن، ولكنه بقى ضعيفاً إجمالاً، ولم يتجاوز معدله ٤٪ على أساس سنوى في الأشهر الإحدى عشرة الأولى من العام ٢٠١٢. ومن إجمالي الائتمان، قفز الائتمان المنوح إلى قطاع المستهلك (باستثناء الائتمان الممنوح لغرض شراء الأوراق المالية) بنسبة مرتفعة بلغت ١٤٪. وفي المقابل، لم يتجاوز نمو الائتمان الممنوح إلى باقى قطاعات الاقتصاد الـ 1/ فقط، وذلك بسبب استمرار شركات الاستثمار بخفض حجم مديونيتها وعدم حصول تقدم ملحوظ في تنفيذ خطة التنمية الحكومية البالغة مدتها ٤ سنوات. كما ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة طفيفة بلغت ٦٪ خلال هذه الفترة، مدعومة بالارتفاعات الملحوظة في الودائع القصيرة المدي. ولكن هذا المعدل لا يظهر حقيقة التسارع الذي حصل خلال العام.

وفى شهر أكتوبر، خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم بمقدار ٥٠ نقطة أساس إلى ٢,٠٪، وذلك في محاولة لتحفيز نمو القروض، وهذا هو الخفض الأول منذ أوائل العام ٢٠١٠. وبقيت أسعار الفائدة على الودائع على حالها. وقد انخفض سعر الإقراض إثر ذلك إلى ٢٥, ٤٪ حاليا، بعد أن بلغ الذروة عند ٦, ٢٥٪ في العام ٢٠٠٨. ولكن نظرا إلى هيكلية الاقتصاد الكويتي وعدم توفر فرص إقراض جيدة في الوقت الراهن،





بنك الكويت الوطني - التقرير السنوي والبيانات المالية ٢٠١٢ ٥٣

لم يكن متوقعاً أن يكون لخفض سعر الفائدة الأخير بحد ذاته تأثير ملحوظ على نمو الائتمان. وبالإضافة إلى ذلك، يبقى نطاق زيادة فعالية السياسة النقدية مقيداً إلى حد ما بالحاجة إلى إدارة نظام سعر الصرف، حيث الدينار فيه مرتبط بسلة من العملات بما فيها الدولار الأميركي.

وكانت السياسة المالية داعمة للاقتصاد بشكل عام، إذ توفر الإيرادات النفطية الضخمة والاحتياطات الكبيرة موارد ضخمة للحكومة من أجل تمويل الزيادات في الإنفاق. وارتفعت المصروفات الإجمالية الحكومية (باستبعاد التحويلات إلى صندوق التأمينات الاجتماعية) بواقع ٣٪ في السنة المالية في السنة المالية في السنة السابقة والبالغ ٨٨٪، حين صرفت المنحة الأميرية في السنة السابقة والبالغ ٨٨٪، حين صرفت المنحة الأميرية التي بلغت قيمتها ١٠٠٠ دينار لكل مواطن. ولكن كل الزيادة في الإنفاق تعود إلى بنود مثل الأجور والرواتب (غير العسكرية) التي ارتفعت بنسبة ٢٠٪ مقارنة مع مستواها للسنة السابقة. وفي المقابل، انخفضت المصروفات الرأسمالية بواقع ٢٪ ولم تتجاوز فعليا ما نسبته ٢٤٪ من مستواها المعتمد في الميزانية، ليسجل هذا النوع من المصروفات ثاني أضعف أداء له خلال العقد الماضي.

وكان إقرار ميزانية السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ قد تأخر بسبب المناخ السياسي العام. ونتيجة لذلك، كانت المصروفات الإجمالية المعتمدة في الميزانية أقل مما كان يمكن أن يتم اعتماده في بداية السنة، حيث كان من المقدر أن ترتفع المصروفات الإجمالية بواقع الأن مقارنة مع مستواها المعتمد في الميزانية السابقة. وعلى الرغم من المركز المالي القوي، لم تكن هناك إشارات في الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية إلى حصول ارتفاع ملحوظ في الإنفاق على مشاريع البنية التحتية الضرورية جدا.

كذلك الحال، بقيت وتيرة الإنفاق الوارد في خطة التنمية الحكومية والبالغة قيمته ٣١ مليار دولار لمدة ٤ سنوات دون المستوى المأمول، وذلك بسب عوائق تقنية وإدارية وسياسية. وكان من المتوقع أن يأتي الإنفاق الفعلي في السنة الثانية من عمر الخطة (السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢) بحدود ٢٠٪ من للذي تحقق في السنة الأولى من عمر الخطة والبالغ ٢٠٪. للذي تحقق في السنة الأولى من عمر الخطة والبالغ ٢٢٪. وتبلغ المصروفات المستهدفة في السنة الثالثة من عمر الخطة وتبلغ المصروفات المستهدفة في السنة الثالثة من عمر الخطة الطموحة من المشاريع القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهو مشروع المياه والطاقة المستقلة في شمال الزور في في فبراير ٢٠١٢. لكن تبقى معظم المشاريع الأخرى القائمة على الشراكة بين القطاعين العام في فبراير ٢٠١٢. لكن تبقى معظم المشاريع الأخرى القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مراحل أولية.

وتراجع معدل التضخم خلال الأشهر الإحدى عشرة الأولى من العام ٢٠١٢ إلى ٣٪ على أساس سنوي، بعدما بلغ ٨, ٤٪ في المتوسط لكامل العام ٢٠١١، وذلك بسبب تراجع معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية نتيجة انخفاضها عالميا. ولكن معدل التضخم الأساس (باستثناء المواد الغذائية) كان أيضا منخفضا جدا وبلغ ١, ٢٪. ويبقى معدل التضخم منخفضا نتيجة الأداء الاقتصادي، والنمو النقدي المتواضع، وتأخر تأثير ارتفاع سعر صرف الدولار على أسعار الواردات، وتركيز قطاع الشركات أكثر على التكلفة مقارنة بسنوات الانتعاش. وجاءت هذه العوامل لتحد من أثر قوة قطاع المستهلك. ويتوقع أن يرتفع معدل التضخم بشكل متواضع في العام ٢٠١٣، ولكن ليس إلى درجة مقلقة بالنسبة لواضعي السياسات.

وبالنسبة للبنوك الكويتية، كان العام ٢٠١٢ مليئاً بالتحديات. فقد استمر ضعف النشاط الاقتصادي نسبياً وجودة بعض الأصول بالتأثير سلبا على الربحية. وانخفضت الأرباح الإجمالية للبنوك الكويتية في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٢ بنسبة ٥٪ مقارنة مع العام السابق (يونيو ٢٠١٢: تراجع بواقع ٢١٪). وكان ارتفاع المخصصات الاحتياطية السبب الرئيسي لتراجع الأرباح الإجمالية، إذ توجهت البنوك إلى مراكمة الاحتياطات الاحترازية لمواجهة أية خسائر غير متوقعة في القروض. كما تأثرت الأرباح أيضاً بغياب الفرص الائتمانية لقطاع الشركات بسبب التأخير في تنفيذ المشاريع الحكومية.

هيئة أسواق المال الكويتية

أصبحت هيئة أسواق المال الكويتية أكثر تنظيماً حيث اكتمل كادر موظفيها في العام ٢٠١٢، وذلك مع اكتمال تحويل السلطة الرقابية والتنظيمية لسوق الكويت للأوراق المالية إليها. وقد أشرفت الهيئة المؤسسة حديثاً على العديد من الإجراءات التشريعية والتنفيذية المعلقة وأنهتها. وقد تأسست هيئة أسواق المال الكويتية في العام ٢٠١١، بعد أن أقر مجلس الأمة الكويتي تشريعاً جديداً في العام ٢٠١٠ بتأسيس هيئة مستقلة لمراقبة سوق الأوراق المالية والأسواق المالية وتنظيمها. وقد طال انتظار هذه الهيئة، وقد تكون مازالت تواجه بعض الصعوبات المتعلقة بالبدء بالعمل. ولكن المستثمرين يتوقعون أن الفوائد المجنية من هيئة أسواق المال الكويتية ستمتد تدريجياً لتحسين إدارة الأسواق، وستدعم أكثر ثقة المستثمر. وعلى وجه الخصوص، قد يقرر المستثمرون الأجانب وغيرهم من الذين انكفأوا في الماضي، لأسباب قانونية أو متعلقة بالثقة، أن يعاودوا التعامل في سوق الكويت للأوراق المالية، ولاسيما إذا تزامن ذلك مع تحسن الآفاق الاقتصادية في البلاد.

إدارة المخاطر

- ١ هيكل المجموعة
- هيكل رأس المال
- ٣ نسب كفاية رأس المال
- ٤ الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم
 - إدارة المخاطر

أصدر بنك الكويت المركزي في ديسمبر ٢٠٠٥ تعليماته للتطبيق المبكر لمعيار كفاية رأس المال ضمن إطار بازل لا للبنوك المرخصة في دولة الكويت. وضعت هذه التعليمات القواعد لكفاية رأس المال لحساب والحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق طبقا للأسلوب القياسي. إن إطار عمل بازل لا لبنك الكويت المركزي معد لتقوية إدارة المخاطر وضبط السوق وتعزيز سلامة وصحة قطاع الأعمال المصرفية في دولة الكويت. إضافة إلى ذلك، أصدر بنك الكويت المركزي في يونيو ٢٠٠٩ تعميم بتعديل واستبدال الجزء الذي يغطي «عملية تقييم كفاية رأس المال». وأكد أن التعديلات الجديدة تتعلق بصورة أساسية بالركن الثاني من معيار كفاية رأس المال المتعلق بعملية المراجعة الرقابية، وأكد على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) التي تقوم بها البنوك. لذلك، والتزاماً بالتعليمات المذكورة أعلاه ، قام بنك الكويت الوطني ش.م.ك. والسياسات والإجراءات المساندة لها. ويقوم البنك بصورة مستمرة بتعزيز عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات الضغط مع النماذج والسياسات والإجراءات المساندة لها. ويقوم البنك بصورة مستمرة بتعزيز عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات الضغط على رأس المال بما يتناسب مع المخاطر الشاملة التي يتعرض لها البنك.

١. هيكل المجموعة

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة (يشار إليهم معاً بالمجموعة) في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية الاستثمارية وخدمات إدارة الأصول والوساطة. للمزيد من التفاصيل حول أنشطة المجموعة، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣ حول البيانات المالية المجموعة.

تم إعداد وتجميع البيانات المالية المجمعة والتقارير الرقابية حول كفاية رأس المال للمجموعة على أساس متماثل، ما لم يتم الإفصاح عن غير ذلك. للحصول على معلومات إضافية حول أساس الإعداد وأساس التجميع، يرجى الرجوع إلى إيضاح ٢-١ و ٢-٣ حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

فيما يلي ملخص عن الشركات التابعة الرئيسية:

- بنك الكويت الوطني انترناشيونال بي ال سي (المملكة المتحدة)، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك ولديه مكتبان في لندن ومكتب آخر في باريس لتقديم الخدمات المصرفية للأفراد والشركات وخدمات الخزانة وخدمات التمويل التجاري.
- بنك الكويت الوطني لبنان ش.م.ل. (لبنان)، وهي شركة مملوكة بنسبة ٥, ٨٥٪ (٢٠١١: ٥, ٨٥٪) للبنك وتقدم الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات التجارية والخدمات المصرفية الخاصة والخدمات العقارية من خلال شبكة مكونة من ثمانية فروع.
- بنك الكويت الوطني بنك بريفي سويسرا إس. إيه. (سويسرا)، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك مركزها الرئيسي في جنيف. وتقدم إضافة إلى الخدمات المصرفية التقليدية خدمات إدارة المحافظ والصناديق العائلية الخاصة وخدمات استشارية وخدمات أمانة للأفراد ذوي الملاءة المالية العالية والمؤسسات.
- بنك الائتمان العراقي إس. إيه. (العراق)، وهي شركة مملوكة بنسبة ٠, ٨١٪ (٢٠١١: ٨٠،١٪) للبنك وتقدم الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات التجارية من خلال شبكة مكونة من أربعة عشر فرعا في العراق.
 - ناشيونال إنفستورز جروب هولدنجز ليمتد (جزر كايمان)، وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك وتأسست كشركة استثمار.
- شركة الوطني للاستثمار ش.م.ك.م. (الكويت)، وهي شركة مملوكة بنسبة ٩, ٩٩٪ (٢٠١١: ٩, ٩٩٪) وتقوم بتقديم الخدمات المتعلقة بتمويل الشركات والاستثمار في أسهم الملكية الخاصة والخدمات ذات الصلة بأسواق الدين الرأسمالية.
- البنك الوطني المصري ش.م.م، وهو شركة مملوكة بنسبة ٥, ٩٨٪ (٢٠١١: ٩٨,٥٪) للبنك وتقدم الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات وخدمات الخزانة والخدمات المتعلقة بالتمويل التجاري من خلال شبكة مكونة من اثنين وأربعين فرعاً.
 - شركة الوطني للوساطة المالية (مقفلة)، وهي شركة مملوكة بنسبة ٧, ٨٦٪ (٢٠١١: ٧, ٨٦٪) للبنك وتقدم خدمات الوساطة.
- بنك بوبيان ش.م.ك. (الكويت)، وهو شركة مملوكة بنسبة ٤, ٥٨٪ (٢٠١١: زميلة بنسبة ٢, ٤٧٪) للبنك، وتقدم الخدمات المصرفية في الكويت من خلال شبكة مكونة من اثنين وعشرين فرعاً، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وهي مرخصة من قبل بنك الكويت المركزي.

٢. هيكل رأس المال

يتكون رأس المال الرقابي للمجموعة من (أ) الشريحة ١ من رأس المال التي تعتبر القياس الأساسي للقوة المالية للمجموعة وتشمل رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتفظ بها والحصص غير المسيطرة (بالصافي بعد أسهم الخزينة والشهرة) (ب) الشريحة ٢ من رأس المال التي تتكون من الجزء المسموح به من احتياطيات إعادة التقييم والمخصصات العامة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، كان رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل يتكون من ٦٢٥, ٣٥٣, ٤٩٧, ٢٠١١؛ ٢٠١١, ٩٥٧, ٧٢٥, ٣٥, ٣ إجمالي رأس المال الرقابي للمجموعة ٩٥، ٧١٧, ١ ألف دينار كويتي (٢٠١١: ٢٠١٤، ٧٥٠، ١ ألف دينار كويتي). بلغت الشريحة (١) والشريحة (٢) والمرددة (١) والشريحة (١) ألف دينار كويتي ولا شيء على التوالي) كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

ألف دينار كويتي

الشريحة ١ من رأس المال		۳۱ دیسمبر ۱۲	٧٠	۳۱ دیسمبر ۲۰۱۱
رأس المال		٤٣٥,٣٤٩		T90, VVY
أسهم منحة مقترحة		۸۶۷,۱۲		79,077
احتياطيات:				
احتياطي فانوني	717,770		۱۹۷,۸۸٦	
حساب علاوة الإصدار	٦٩٩ ,٨٤٠		٦٩٩,٨٤٠	
احتياطي أسهم خزينة	17,907		۲٠,٤٠٣	
احتياطي عام	117,.01		117,00	
		1,.07,04.		1,.40,144
أرباح محتفظ بها		A78,89A		٧٢٩,٦٠١
احتياطي ترجمة العملات الأجنبية		(٣0,077)		(٣٣,٠٣٢)
احتياطي المدفوعات بالأسهم		17,818		1., 279
الحصص غير المسيطرة ضمن حقوق ملكية الشركات التابعة		171, £97		11,970
الاستقطاع من الشريحة ١ من رأس المال:				
أسهم خزينة		(Y4,1Y1)	(88, 210)	
استثمارات الأقلية الكبيرة (٥٠٪)		(٦٧,٧٠٠)	(110,127)	
الشهرة		(٦٦٨,١٥٣)	(٤٧٣,٥٥٩)	
عجز محول من الشريحة ٢ من رأس المال			(٢,٠٠٥)	
				(719,170)
إجمالي الشريحة ١ من رأس المال		۸۰۶,۷۵۲,۱		1,04.,515
الشريحة ٢ من رأس المال				
احتياطيات إعادة التقييم		11,907	1.,011	
مخصصات عامة		110,988	97,750	
استثمارات الأقلية الكبيرة (٥٠٪)		(٦٧,٧٠٠)	(١١٠,١٤٦)	
عجز محول من الشريحة ١ من رأس المال			۲,۰۰٥	
إجمالي الشريحة ٢ من رأس المال		٦٠,١٨٥		•
إجمالي رأس المال المؤهل		1,717,094		1,04.,515

۳- نسب كفاية رأس المال

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، بلغ إجمالي معدل كفاية رأسمال المجموعة ١٦,٩٨٪ وقد بلغ معدل الشريحة ١ ٢٠١٩٪ (٢٠١١: بلغ إجمالي معدل كفاية رأس المال ٢٩، ١٨٪ وبلغ معدل الشريحة ١ ٢٩، ١٨٪) مقابل متطلبات الجهات الإشرافية بنسبة ٢١٪. تتأكد المجموعة من الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي بمراقبة كفاية رأس المال بتطبيق حدود داخلية أعلى تدعمها منهجية خاصة بتخطيط رأس المال.

٤-٢ مخاطرالسوق

بلغ إجمالي رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق ٣٠,٩٧٩ ألف دينار كويتي (٢٠١١: ٢٦٦, ٣٠ ألف دينار كويتي) والمبين بالتفصيل أدناه:

		أل <i>ف</i> دينار كويت <i>ي</i>
	۳۱ دیسمبر ۲۰۱۲	۳۱ دیسمبر ۲۰۱۱
	رأس المال اللازم	رأس المال اللازم
مخاطر أسعار الفائدة	٣,١٣٠	۲,۹۷۷
مخاطر وضع الأسهم	_	_
مخاطر الصرف الأجنبي	44,459	۲۷,٦٨٩
الإجمالي	۳۰,۹۷۹	٣٠,٦٦٦

٤-٣ مخاطر التشغيل

بلغ إجمالي رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل ٨٩,١٣٠ ألف دينار كويتي (٢٠١١: ٧٤,٤٧٠ ألف دينار كويتي) والذي تم احتسابه بتصنيف رأسمال المجموعة إلى ٨ خطوط أعمال (كما هي معرفة في إطار عمل بازل ٢) مع ضرب إجمالي متوسط الدخل لثلاث سنوات في معامل بيتا المحدد سابقاً .

٥- إدارة المخاطر

إن تداخل أنشطة أعمال المجموعة وتنوع المواقع الجغرافية يتطلب تحديد وقياس وتجميع وإدارة المخاطر والتوزيع الفعال لرأس المال لتحقيق المعدل الأمثل للعائدات مقابل المخاطر. وتدير المجموعة المخاطر التي تتعرض لها بطريقة منظمة ونمطية وشفافة من خلال سياسة المخاطر العالمية التي تجعل إدارة المخاطر الشاملة جزءاً أساسياً من الهيكل التنظيمي، وأيضاً من خلال إجراءات قياس ومراقبة المخاطر.

خلال عام ٢٠٠٩، قامت المجموعة بإضافة الإطار العام للحوكمة وإدارة وتخطيط رأس المال من خلال إجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، والتي تتضمن "اختبار السيناريو" على فترات منتظمة ودورية. وفقاً لتعليمات لجنة بازل وبنك الكويت المركزي، والمبادئ الرئيسية لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بالمجموعة تشمل ما يلى:

- مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا.
 - الإدارة القياسية لرأس المال.
 - تقييم شامل للمخاطر.
 - المراقبة ورفع التقارير.
 - مراقبة ومراجعة العملية.

فيما يلى السمات الأساسية لسياسة المجموعة الشاملة لإدارة المخاطر:

- يقدم مجلس الإدارة توجيهات ورؤى لإدارة المخاطر العامة.
- تم تعيين حد قبول المجموعة للمخاطر/ نزعة المجموعة للمخاطر من قبل اللجنة التنفيذية ويتم اعتماده من مجلس الإدارة.
 - إدارة المخاطر هي إجراء أساسي بالمجموعة ويعتبر اختصاص رئيسي لكل الموظفين.
- تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الأئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة بطريقة تتسم بالتنسيق داخل المؤسسة.
 - وظيفة إدارة المخاطر بالمجموعة مستقلة عن أقسام الأعمال الأخرى.
- وظيفة التدقيق الداخلي بالمجموعة ترفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وتقدم تأكيدات مستقلة على التزام وحدات الأعمال بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر وكفاية وفاعلية إطار عمل إدارة المخاطر لكافة شركات المجموعة.

تقوم وظيفة إدارة المخاطر بمساعدة الإدارة العليا في المراقبة والإدارة الفعالة للمخاطر العامة للمجموعة. وتتأكد الوظيفة أيضا من أن:

- الإستراتيجية العامة لأعمال المجموعة تتوافق مع حدود المخاطر المقبولة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمحددة بواسطة اللجنة التنفيذية.
 - سياسات وإجراءات ومنهجيات المخاطر تتوافق مع حدود المخاطر المقبولة للمجموعة.
 - هياكل وأنظمة إدارة المخاطر المناسبة يتم تطويرها وتطبيقها.
 - يتم مراقبة مخاطر وحدود المحفظة في كُل شركات المجموعة، بما في ذلك المستويات "الإقليمية" المقبولة.

تقوم المجموعة، بصورة دورية، بتقييم كفاية وكفائة إطار عمل إدارة المخاطر في ضوء بيئة المخاطر المتغيرة، بما في ذلك الشركة التابعة التي تم حيازتها مؤخراً (إيضاح ٢٦ حول البيانات المالية المجمعة).

٥-١ نطاق وطبيعة أدوات رفع التقارير بالمخاطر

إطار عمل إدارة المخاطر الشامل يمكن المجموعة من تحديد وتقييم والحد من ومراقبة المخاطر باستخدام سلسلة من الأدوات النوعية والكمية. بعض من هذه الأدوات متعارف عليه في عدد من فئات المخاطر، في حين أن البعض الآخر يتم إعداده خصيصاً لسمات معينة من فئات محددة من المخاطر ومن شأنه أن يساعد على توفير جميع المعلومات مثل:

إدارة المخاطر يتبع

٣- نسب كفاية رأس المال (تتمة)

أما البنوك التابعة للمجموعة فإنها تخضع مباشرة لرقابة الجهات التشريعية المحلية التابعة لها حيث تقوم هذه الجهات التشريعية بتحديد ومراقبة متطلبات كفاية رأس المال. إضافة إلى ذلك، يقوم بنك الكويت المركزي بمراقبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة

كان معدل الشريحة ١ وإجمالي معدل رأس مال البنوك التابعة كما يلي:

مبر ۲۰۱۱	۳۱ دیس	۳۱ دیسمبر ۲۰۱۲		
إجمالي معدل رأس المال	معدل الشريحة ١	إجمالي معدل رأس المال	معدل الشريحة ١	البنوك التابعة
%T1,0A	%.T · , VA	% ٢٦, ٧٩	%40,19	بنك الكويت الوطني انترناشيونال بي ال سي (المملكة المتحدة)
%YV, ££	%40,71	% ** , ₹ £	%44,47	بنك الكويت الوطني لبنان ش.م.ل. (لبنان)
%٧٩,٧٤	%٧٨,٢٢	% ٦٧ , ٤٦	170,71	بنك الكويت الوطني بنك بريفي سويسرا إس.إيه. (سويسرا)
%188,90	%187, 29	%1V£,0.	%1 ٧ ¥ , ٨ •	بنك الائتمان العراقي إس. إيه. (العراق)
%17,18	%17,89	%1 9 ,1V	%1A,YA	البنك الوطني المصري ش.م.م. (مصر)
-	-	%75,49	%74,40	بنك بوبيان ش.م.ك. (الكويت)

وباستثناء القيود على التحويل استنادا إلى الحد الأدنى من المتطلبات الرأسمالية الإشرافية، لا يوجد شروط على تحويل الأموال أو رأس المال القانوني ببن شركات المجموعة.

الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم

إن المخاطر المرجعة لرأسمال المجموعة المطلوب لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما يلي. إن الحسابات لـ ٢١ ديسمبر ٢٠١٢ تشمل بنك بوبيان ش.م.ك.، وهو شركة مصرفية إسلامية تابعة، تم حيازتها خلال السنة (إيضاح ٢٦ حول البيانات المالية المجمعة). لأغراض تحديد الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم، تم ترجيح الانكشافات والموجودات في بنك بوبيان ش.م.ك.، وتم احتساب رأس المال، وفقاً لأحكام بنك الكويت المركزي التي تنطبق على البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية التي تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية. تم بعد ذلك إضافة هذه الأرقام إلى الأرقام المقابلة لها والتي تتعلق بباقي المجموعة، وهذه الممارسة مطابقة للتقارير ذات الصلة، المقدمة إلى بنك الكويت المركزي.

٤-١ مخاطر الائتمان

إن إجمالي رأسُ المال اللّازم لتغطية مخاطر الائتمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ بمبلغ ١,٠٩٣,٤٤٣ ألف دينار كويتي (٢٠١١: ٩٢٥, ١٣٢ ألف دينار كويتي) كما هو مبن بالتفصيل أدناه:

ألف دينار كويتى

		۳۱ دیسمبر ۲۰۱۲			۳۱ دیسمبر ۲۰۱۱	
	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	رأس المال اللازم	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	رأس المال اللازم
النقد	111,180	_	_	۱۰٥,٥٨٨	-	-
المطالبات على الدول	٣,٠٥٠,٣٦٤	99,79٣	11,910	Υ, ٤٩٠, Λ٩Λ	۲٦,٨٠٩	9,717
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	471, 289	٤١,٦٥٦	٤,٩٩٩	Y9V,9A0	٣٩,٣١٠	٤,٧١٧
المطالبات على البنوك	۲,۸٤٧,۳۱٥	٦٨٧,٨٩٧	۸۲,0٤٨	7,777,799	٥٣٤,٥٢٨	78,188
المطالبات على الشركات	۸,۲۹۹,۳۸٥	٤,٨٧٨,٣٩١	٥٨٥,٤٠٧	٤٦٨,٥٥٥,٧	٤,٣٧٠,٧٩١	072, 290
الإنكشافات للقروض الاستهلاكية من منظور الجهات الرقابية	۲,۹۹٦,٦٤٨	Y,VVY,9£A	444,408	7,717,020	۲,۲۳۰,٤٧٧	777,707
الإنكشافات للقروض المتأخرة	10.,000	٥٣,٠٧٦	٦,٣٦٩	٧٢,٥٦١	٦٠,٢٦٧	٧,٢٣٢
انكشافات أخرى*	٧٢٨,٢٤٠	۵۷۸,۷٦٦	79,801	٤٩٨, ٢١١	797,701	٤٧,٦٧٠
المجموع	11,077,•78	9,117,•77	1,.94,884	10,197,001	٧,٧٠٩,٤٣٣	970,177

^{*} الإنكشافات الأخرى أعلاء تتضمن مبلغ ٦٣٨, ١٢٦ ألف دينار كويتي بالسالب (٢٠١١: ٩٦٠, ٩٦٠ ألف دينار كويتي بالسالب) يمثل مبلغ المخصص العام الذي يزيد عن ٢٥, ١٪ مسموح به كجزء من الشريحة (٢).

إدارة المخاطر يتبع

٥- إدارة المخاطر (تتمة)

٥-١ نطاق وطبيعة أدوات رفع التقارير بالمخاطر (تتمة)

- مخاطر الائتمان في أنشطّة الإقراض التجارية والاستهلاكية وإنكشافات الموجودات الأخرى مثل معدل التغطية بالضمانات واستخدام الحدود والتنبيهات ذات الصلة بالقروض متأخرة السداد، الخ.
 - حصر مدى تأثر القيمة السوقية لأحد المراكز أو المحافظ للتغيرات في حدود السوق (المشار إليها عامة بتحليل الحساسية).
 - حصر الانكشاف للخسائر بسبب التغيرات الزائدة في أسعار أو معدلات السوق.

وتقوم المجموعة بصورة منتظمة، بتقييم كفاية وفاعلية أدوات ومصفوفات رفع التقارير لديها في ضوء بيئة المخاطر المتغيرة.

٥-٢ عمليات إدارة المخاطر

من خلال إطار عمل إدارة المخاطر الشامل، يتم تقييم المعاملات والإنكشافات القائمة للمخاطر ومقارنتها بالحدود المصرح بها حيث يتم مراقبة المخاطر التي لا يمكن تصنيفها بإتباع إرشادات السياسة ومؤشرات المخاطر الأساسية ومؤشرات الرقابة الرئيسية. أي فروق أو زيادات أو انحرافات يتم تصعيدها إلى الإدارة لاتخاذ الإجراء المناسب بشأنها.

فيما يلى المخاطر الرئيسية التي تتحملها المجموعة في عملياتها اليومية:

٥-٢-١ مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان بأنها احتمال أن يكون العميل أو الطرف المقابل غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية المتعاقد عليها مما يؤدي إلى التعثر و/أو خسائر مالية. وتنتج مخاطر الائتمان في سياق الأعمال العادية للمجموعة.

٥-٢-٢ إستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان

يستند أسلوب إدارة مخاطر الائتمان عل أساس حماية استقلالية وسلامة إجراءات التقييم وإدارة ورفع تقارير مخاطر الائتمان بصورة متلازمة مع السياسات والحدود وهياكل الصلاحيات بالموافقة والتي تقدم دليلاً استرشادياً للإدارة اليومية لإنكشافات المجموعة لمخاطر الائتمان. ويتألف هذا الأسلوب من حدود المخاطر الموضوعة لكافة العملاء بعد عمل تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية.

وتتطلب الإجراءات الدائمة المبينة ضمن دليل سياسة المخاطر للمجموعة أن تخضع كافة الاقتراحات بمنح الائتمان لمراجعة تفصيلية من قبل القطاعات المسؤولة عن منح التسهيلات الائتمانية المحلية أو الدولية قبل تقديمها إلى لجنة الائتمان المختصة. وعند الضرورة يتم طلب تقديم ضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية بالصورة المقبولة للتخفيف من مخاطر الائتمان ذات الصلة. يحدد مجلس الإدارة إستراتيجية إدارة الائتمان بالمجموعة ويعتمد السياسات الهامة لمخاطر الائتمان لضمان أن انكشاف المجموعة لمخاطر الائتمان ضمن الحدود المقبولة لتلك المخاطر.

٥-٢-٣ هيكل إدارة مخاطر الائتمان

تقوم الإدارة العليا بتنفيذ إستراتيجية مجلس الإدارة بالنسبة لإدارة مخاطر الائتمان وإعداد السياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة والتحكم 😩 مخاطر الائتمان.

إن اللجنة التنفيذية للمجموعة التي يرأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة وتشمل في عضويتها موظفين تنفيذيين من أقسام الأعمال والوظائف المختلفة، تجتمع بصورة دورية لمراجعة محفظة ائتمان الشركات ومحفظة الائتمان الاستهلاكي للمجموعة وتقديم المشورة لمجلس الإدارة بالطريقة المناسبة.

٥-٢-٤ السمات الرئيسية لإدارة مخاطر ائتمان الشركات

- يتم منح التسهيلات الائتمانية استناداً إلى تقييم تفصيلي لمخاطر الائتمان التي تشمل الغرض من التسهيلات ومصدر السداد والعوامل الاقتصادية الأساسِية السائدة والمحتملة وتوجهات قطاعات الأعمال ومركز العملاء في مجموعة قطاعات الأعمال المناظرة.
- التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، فإن الإقراض لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة مضمون بالكامل ويتم مراقبته من قبل لجنة الائتمان العليا. كما أن معاملات الإقراض للأطراف ذات العلاقة تتم وفقاً لنفس الشروط وتخضع لنفس معدلات الفائدة والضمانات المطبقة على المعاملات المماثلة لها والتي تتم في نفس التوقيت ولكن مع أطراف ليسوا ذو علاقة. ويتم الموافقة على كافة هذه التسهيلات من قبل مجلس الإدارة بما يتماشى مع الصلاحيات المفوض بها من قبل الجمعية العمومية للمساهمين.
- يتم بصورة دورية مراجِعة نماذج التصنيف الداخلي للشركات من قبل إدارة المخاطر بالمجموعة بالتنسيق مع الإدارة المختصة واللجنة التنفيذية ويتم تحسينه باستمرار تبعاً للممارسات المثلي لإدارة مخاطر الائتمان.
- كافة العروض الجديدة أو التغيرات المادية على التسهيلات الائتمانية الحالية يتم مراجعتها واعتمادها من قبل لجان الائتمان المختصة والمبينة كما يلي: ١. لجنة مجلس الإدارة للائتمان
 - لحنة الائتمان العليا
 - ٣. لجنة الائتمان الدولية
 - ٤. لجنة إدارة الائتمان للمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم
- إن إدارة وتمرير التسهيلات الائتمانية يتم القيام بها كعملية منفصلة لضمان التنفيذ المناسب لكافة الموافقات والمستندات الائتمانية والرقابة الفعالة على فترات الاستحقاق وانتهاء صلاحية الحدود وتقييم الضمانات والإقرارات التعاقدية.

يتم وضع حدود الدول على أساس التطلعات المستقبلية للعوامل الاقتصادية والسياسية مع مراجعة تقارير وكالات تصنيف الدول (إن كانت متوفرة)
 ومن خلال المعرفة بالأعمال وبالأسواق المحلية في تلك الدول.

يتم التحكم في الإنكشافات لدى الفروع الخارجية من قبل الإدارة العليا المسؤولة في الفروع أو الشركات التابعة المعنية ويتم مراقبتها من قبل الوظيفة المركزية لإدارة المخاطر الائتمانية في المركز الرئيسي.

٥-٢-٥ السمات الرئيسية لإدارة مخاطر الائتمان الاستهلاكي

- تعمل إدارة مخاطر الائتمان على مراقبة وظائف المهام ذات الصلة بمخاطر التمويل الاستهلاكي من خلال وحدة مستقلة تقوم برفع التقارير مباشرة إلى إدارة المخاطر في المجموعة ولكن تعمل بالاشتراك مع مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية. وفي هذا الإطار، تتم ممارسة الصلاحيات المرتبطة بالحدود والصلاحيات الائتمانية المخولة من قبل المسؤولين كل حسب الصلاحيات والحدود الموضوعية له.
- تتوافق مجالات إدارة مخاطر الائتمان الاستهلاكي مع المفاهيم الرئيسية مع المجالات الرئيسية لإدارة المخاطر، وبالتحديد التحكم والرقابة والقياس ووفع التقارير.
- يتم إدارة مخاطر الائتمان للأفراد على أساس ثلاثة خطوط للوقاية . بالنسبة لخط الوقاية الأول، تعتبر مجموعة القروض الاستهلاكية (أي ضمان القروض) مسؤولة عن التقيد بالسياسات الائتمانية، والضوابط والعمليات. وأما بالنسبة لخط الوقاية الثاني، وهو فريق إدارة مخاطر القروض الاستهلاكية، وهو يعمل بشكل مستقل عن وحدة الأعمال، ويقوم بتقييم والتأكيد على تنفيذ إجراءات إدارة وسياسات مخاطر الائتمان. وبالنسبة لخط الوقاية الثالث، وحدة التدقيق الداخلي، والتي تقوم على نحو مستقل بإجراء اختبارات مستقلة والتحقق من وجود ضوابط فعالة لإدارة مخاطر الائتمان مع تقييم تلك الضوابط وتطبيق السياسات والإجراءات.
- و إن كافة السياسات الائتمانية والتعديلات على السياسات يتم مراجعتها والموافقة عليها سنوياً من قبل اللجنة التنفيذية، ويتم اعتمادها من قبل محلس الادارة.
- تم استخدام نماذج تسجيل نقاط المخاطر الائتمانية مثل نماذج مقدم الطلب للحصول على قرض مقسط Applicant Revolving and Installment الائتمانية لمعملات الائتمانية للعملات الائتمانية للعملات الائتمانية للعملات الائتمانية للعملات الائتمانية للعملات الائتمانية للعملات الائتمانية للقدم طلب الائتمان هو نموذج مركزي للعملات حيث يشمل إرشادات بنك الكويت المركزي وسياسات المجموعة ذات الصلة بالتسهيلات الائتمانية الاستهلاكية، مثل نسبة الدين إلى الدخل والحد الأدنى للدخل الذي يؤهل العميل للحصول على قرض والحدود المتعلقة بالسلفيات حسب نوع المنتج. وتتضمن المدخلات المستخدمة خصائص مقدم طلب الائتمان والتي يتم الحصول عليها من مكاتب الائتمان وعلى وجه الخصوص شركة شبكة المعلومات الائتمانية بالكويت وذلك لتقييم قدرة مقدم الطلب على السداد وكذلك احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن التقصير. تتم مراجعة هذه الطريقة بشكل دوري من أجل تنقيتها.
- وفي عام ٢٠٠٨، أنشأت دولة الكويت صندوق مخصص لتخفيف عبء الديون (صندوق تخفيف عبء الديون) لتخفيف الضغوط المالية التي تواجه بعض المواطنين الكويتيين. وفي هذا الصدد، أنشأ البنك وحدة خاصة لمساعدة العملاء الذين يرغبون في المشاركة في هذه العملية؛ وبالنسبة لبرنامج صندوق تخفيف عبء الديون، فقد انتهت فترة تقديم الطلبات خلال مارس ٢٠٠٩، وقد تم تنفيذ الطلبات حتى الربع الأول من عام ٢٠١٢. وقد بدأ البرنامج الثاني لصندوق تخفيف عبء الديون في ١٩ سبتمبر ٢٠١١ وامتدت فترة قبول الطلبات حتى مارس ٢٠١٢، وإن التسوية النهائية لبعض هذه الحالات لا تزال قيد الانتظار. وكانت هذه المبادرات الرسمية مفيدة لكل من العملاء المعنيين، الذين هم أكثر قدرة على القيام بذلك في حدود ظروفهم المالية، وكذلك مفيدة للبنك من حجم «الديون المتأخرة».

٥-٢-٦ مراقبة المخاطر الائتمانية للمحموعة

يتم مراقبة انكشافات المجموعة بصورة مستمرة من خلال نظام التنبيه وعلامات التحذير المبكر التي تهدف لكشف الظواهر العكسية التي قد تؤدي إلى تدهور جودة مخاطر الائتمان. إن نظم التنبيه وعلامات التحذير المبكر تدعمها استخدام التسهيلات ومراقبة تقييم الضمانات ومراجعة انتهاء صلاحية التسهيلات الائتمانية ومعلومات السوق وذلك لتمكين الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصويبية في الوقت المناسب. إن نتائج عملية المراقبة تنعكس في عملية التصنيف الداخلي.

يتم مراقبة مخاطر الائتمان بصورة مستمرة مع إعداد تقارير رسمية شهرية وربع سنوية للتأكد من أن الإدارة العليا على علم بالتغيرات في جودة القروض وأداء المحافظ إضافة إلى العوامل الخارجية المتغيرة مثل الدورات الاقتصادية ودورات الأعمال.

إن تقارير مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض الاستهلاكية تتضمن قائمة ضبط لأنشطة القروض الاستهلاكية وإقراض مؤسسات الأعمال الصغيرة وكذلك التصنيف ومراقبة حالات التعثر.

يقوم فريق متخصص للبت في القروض غير المنتظمة بتولى مهمة إدارة وتحصيل التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة.

٥-٢-٧ التخفيف من مخاطر الائتمان بالمجموعة

إن تنويع المحافظ هو الركن الأساسي من إستراتيجية المجموعة للتخفيف من مخاطر الائتمان ويتم هذا من خلال تنويع هياكل للعملاء وقطاعات الأعمال والحدود الجغرافية.

وللتأكد من التنويع على مستوى المحفظة، يتم تصنيف الشركات المتعلقة ببعضها والتي لها هيكل إدارة أو ملكية واحد ومعاملتها كشركة واحدة. تحد المجموعة من التركزات الائتمانية لكل شركة إلى ١٥٪ من رأس مال الرقابي البنك.

مخففات مخاطر الائتمان مثل الضمانات والكفالات هي عوامل فعالة للتخفيف ضمن محفظة المجموعة ويتم مراقبة وتقييم جودة الضمانات بصورة مستمرة. إن تحويل المخاطر لتكون في شكل قروض مشتركة وترتيبات مشاركة في المخاطر مع بنوك أخرى وبيع القروض هي كلها ممارسات متعارف عليها لإدارة انكشافات المجموعة للمخاطر.

73

إدارة المخاطر يتبع

٥- إدارة المخاطر (تتمة)

٥-٢-٨ إدارة الضمانات مقابل الائتمان وتقييمها

الفئات الرئيسية للضمانات المقبولة من قبل المجموعة:

- ١. ضمانات نقدية
- ٢. أسهم مدرجة
- ٣. ضمانات بنكية
- عقارات تجارية
- أدوات دين صادرة عن الدول
- ٦. أدوات دين صادرة عن بنوك
- ٧. برامج استثمارية مجمعة
 - ٨. عقارات سكنية

وفقاً لسياسات الائتمان بالمجموعة، يتم قبول البنوك والشركات ذات الجدارة الائتمانية والأفراد ذوي الملاءة العالية كأطراف ضامنة خضوعاً لتقييم مخاطر الائتمان وتصنيفها وفقاً لنموذج التصنيف الداخلي الخاص بالبنك. فيما يتعلق بإطار عمل بنك الكويت المركزي – بازل ٢ حول كفاية رأس المال، فإن الضمانات النقدية والأسهم المدرجة والعقارات التجارية وأدوات الدين الصادرة عن الدول ومن قبل البنوك وبرامج الاستثمارات المجمعة المعروفة لتقليل المخاطر فقط هي التي تستخدم كضمانات لغرض كفاية رأس المال.

يتم الاحتفاظ بالضمانات المالية و «التعديل اليومي لقيمتها وفقاً لسعر السوق» (إعادة التقييم) ومنها الأسهم ويتم ذلك بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال. يتم تقييم الضمانات العقارية على أساس سنوي باستثناء المسكن الخاص.

تم تغطية انكشاف المجموعة لمخاطر الائتمان من خلال الضمانات المالية والكفالات المقبولة التالية:

~ <	١٠.	116)
حوىب	دىيار	الف

	١	۳ دیسمبر ۲۰۱۲		٣١	ٔ دیسمبر ۲۰۱۱	
	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	مخففات مخاطر الائتمان المقبولة	الكفالات المقبولة	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	مخففات مخاطر الائتمان المقبولة	الكفالات المقبولة
نقدية	114,180	_	_	1.0,011	_	-
المطالبات على الدول	۲,۰٥۰,۳٦٤	٧	_	۲, ٤٩٠, ٨٩٨	٧	_
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	441,889	٣,٧٤٦	-	Y9V,910	٣,٧١٣	_
المطالبات على البنوك	7,127,710	۲,۳۱۰	781,019*	7,777,799	۲,۸٦٢	0 · £ , ٢٣٩*
المطالبات على الشركات	۸,۲۹۹,۳۸۰	۲,٦٤٠,١١٦	_	٤٦٨,٥٥٥,٧	۲,۲۸٤,٦٦٤	-
إنكشافات القروض الاستهلاكية من منظور الجهات الرقابية	۲,۹۹٦,٦٤٨	31,798	_	7,717,020	٤٨,٩٥٠	-
الإنكشافات للقروض المتأخرة	10.,000	۸۳,•٦٨	-	٧٢,٥٦١	_	-
إنكشافات أخرى	٧٢٨, ٧٤٠	_	_	٤٩٨,٢١١	-	-
الإجمالي	11,077,•78	Y, V91, • £1	781,019	10,197,01	7,721,197	0.5,789

^{* «}نظامي» وهو البند الذي يكون البنك فيه هو الضامن.

٥-٢-٩ إجمالي ومتوسط وصافي الانكشاف لمخاطر الائتمان

إن إجمالي ومتوسط وصافح الانكشاف لمخاطر الائتمان وكذلك الإجمالي السابق المعدل لعوامل تخفيف مخاطر الائتمان على التوالي مبينة كما يلي:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

•						ألف دينار كويتي
		۳۱ دیسمبر ۲۰۱۲			۳۱ دیسمبر ۲۰۱۱	
	إجمالي الانكشاف			إجمال <i>ي</i> الانكشاف		
	لمخاطر	إنكشافات 	إنكشافات غير 	لمخاطر	إنكشافات 	إنكشافات غير
	الأئتمان	نقدية	نقدية	الائتمان	نقدية	نقدية
نقدية	111,180	111,180	_	۱۰٥,٥٨٨	1.0,011	_
المطالبات على الدول	٣,٠٥٠,٣٦٤	٣,٠٥٠,٢٤١	١٢٣	۲, ٤٩٠, ٨٩٨	۲, ٤٩٠, ۸۲۹	٦٩
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	471, 559	۳۷۱,۲۲۳	1., ٢٢٦	Y9V,9A0	۲۸۳,۷۰۰	15,710
المطالبات على البنوك	۲,۸٤٧,۳۱٥	۲,۰۱۰,۱٦٦	177,189	7,777,799	1,079,771	٦٨٢,٦٢٨
المطالبات على الشركات	۸,۲۹۹,۳۸٥	7,710,777	۱,٦٨٨,٦٦٣	۲,۱٥٥,۸٦٤	0, 757, 751	1, 2.9, 774
إنكشافات القروض الاستهلاكية من منظور الجهات الرقابية	۲,۹۹٦,٦٤٨	Y,90Y,£Y7	££,YYY	7,717,020	۲,۲۷۱,۸۹۱	٤٠,٦٥٤
الإنكشافات للقروض المتأخرة	10.,044	10.,044	_	٧٢,٥٦١	٧٢,٥٦١	-
إنكشافات أخرى	٧٧٨,٧٤٠	٧٢٨, ٢٤٠	_	٤٩٨,٢١١	٤٩٨,٢١١	
الإجمالي	11,077,.75	10,991,711	۲,۰۸۰,۳۸۳	10,197,01	۱۳,۰٤۸,۷۹۲	Y,12V, YOA

متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان

						ألف دينار كويتي
		۳۱ دیسمبر ۲۰۱۲			۳۱ دیسمبر ۲۰۱۱	
	*متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان	إنكشافات نقدية	إنكشافات غير نقدية	*متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان	إنكشافات نقدية	إنكشافات غير نقدية
نقدية	111,012	111,012	-	1.5,557	1.5,557	
المطالبات على الدول	٣,٠٥٩,٣٧٤	۳,۰09,۲71	118	۲,۸۳۲,۲۳۲	7,177,177	٦٥
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	*** 00, *** 1	750, VAA	17,988	770,957	٢٢٨,٠١٦	٣٧,٩٢٦
المطالبات على البنوك	۲,000,٠٨٩	1,1.1,27.	٧٥٣,٦٦٩	7,.77,.70	701, 717, 1	٦٨٤,١٦٩
المطالبات على الشركات	۲,٦٧٨,٤٩١	7,177,•19	1,027,277	٧,٠٦٩,٤٠٠	0,750,•40	1, 272, 770
انكشافات القروض الاستهلاكية من منظور الجهات الرقابية	۲,٦٤٢,٣٦١	Y,09V,1YV	٤٥,٢٣٤	٢,٢٦٣,٣٦٦	٢,٢١٤,١٣٦	٤٩,٢٣٠
الانكشافات للقروض المتأخرة	100,977	100,977	_	٥٨,٣٥١	٥٨,٣٥١	-
انكشافات أخرى	۲۳۱, ۲۳۲	۲۳٦,۳٤٨	_	१९९,१८८	٤٩٩,٤٢٢	
الإجمالي	17,197,49.	18,000,579	7,408,871	10,170,170	17,979,279	Y,190,V07

^{*} استناداً إلى متوسط الأرصدة الشهري.

£6

٥- إدارة المخاطر (تتمة)

٥-٢-٥ إجمالي ومتوسط وصافح الانكشاف لمخاطر الائتمان (تتمة)

صافي الانكشاف لمخاطر الائتمان

						ألف دينار كويتي
		۳۱ دیسمبر ۲۰۱۲			۳۱ دیسمبر ۲۰۱۱	<u>_</u>
	صافي			صايخ		
	الانكشاف			الانكشاف		
	لمخاطر	إنكشافات	إنكشافات غير	لمخاطر	إنكشافات	إنكشافات غير
	الائتمان	نقدية	نقدية	الائتمان	نقدية	نقدية
قدية	111,180	114,180	_	١٠٥,٥٨٨	1.0,011	_
لمطالبات على الدول	٣,٠٥٠,٢٩٦	٣,٠٥٠,٢٤١	٥٥	Υ, ٤٩٠, ΛΟΥ	۲,٤٩٠,٨٢٩	YA
لمطالبات على مؤسسات القطاع العام	۳۷۲,۸۱۷	* 77 ** *	٤,٧٨٤	YAV , 1VY	۲۸۰,0٤٠	٦,٦٣٣
لمطالبات على البنوك	۲,٤١٦,٣٦٩	۲,۰۰۷,۹٦۳	٤٠٨,٤٠٦	1,9.4,990	1,000,9.9	۲۲۸,۰۸٦
لمطالبات على الشركات	٤,٨٢٨,٥٩٩	٤,٠١٣,٥١١	۸۱۰,۰۸۷	٤,1٤٢,1٧١	٣,٤٨٩,٠١٢	707,109
نكشافات القروض الاستهلاكية من منظور الجهات الرقابية	Y,91·,9V·	۲,۸۹۱,۷۳٦	19,788	7,727,771	٢,٢٢٣,٩٤٤	14,777
لإنكشافات للقروض المتأخرة	٦٧,٤٦٥	٦٧,٤٦٥	_	٧٢,٥٦١	٧٢,٥٦١	-
نكشافات أخرى	٧٢٨, ٢٤٠	٧٢٨,٢٤٠	_	٤٩٨, ٢١١	٤٩٨,٢١١	_
لإجمالي	18,897,887	14,750,419	1,757,077	11, ٧٤٣, ٢٢٥	10,777,098	1,7,771

تستخدم المجموعة تصنيفات خارجية (إن كانت متاحة) من وكالات التصنيف Fitch, S&P, Moody's لدعم وتأييد تصنيفاتها الداخلية خلال عملية وضع حدود الائتمان. إن أدوات الإصدار العامة غير المصنفة يتم تصنيف مخاطرها بنسبة ١٠٠٪ لأغراض كفاية رأس المال.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، فإن نسبة ٣٤٪ (٢٠١١: ٣٣٪) من صافي انكشاف المجموعة لمخاطر الائتمان كانت مصنفة من قبل مؤسسات تقييم الائتمان الخارجي كما يلي:

ألف دينار كويتي						-
2.5 3	۳۱ دیسمبر ۲۰۱۱			۳۱ دیسمبر ۲۰۱۲		
		صافح			صافي	
		الانكشاف			الانكشاف	
إنكشافات غير	إنكشافات	لمخاطر	إنكشافات غير	إنكشافات	لمخاطر	
مصنفة	مصنفة	الائتمان	مصنفة	مصنفة	الائتمان	
۱۰٥,٥٨٨	_	١٠٥,٥٨٨	114,180	_	111,180	نقدية
٤٤٤,٩٥٨	۲,۰٤٥,۸۹۹	Υ, ٤٩٠, Λον	۰۲۳,۸۰۱	7,077,890	٣,٠٥٠,٢٩٦	المطالبات على الدول
YAY,1VY	-	YAV,1VY	۳۷۲,۸۱۷	_	۳۷۲,۸۱۷	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
720,072	۱,٦٥٨,٤٦٠	1,9.4,990	187, . 08	7,777,710	7, 217, 779	المطالبات على البنوك
٣,٩٨٩,٩١٠	157,701	٤,١٤٢,١٧١	٤,٦١٣,٨٩٥	71£,V.£	٤,٨٢٨,٥٩٩	المطالبات على الشركات
۲,۲٤۲,٦٧١	_	۲,۲٤۲,٦٧١	۲,۹۱۰,۹۷۰	_	۲,91۰,9۷۰	إنكشافات القروض الاستهلاكية من منظور الجهات الرقابية
٧٢,٥٦١	_	٧٢,٥٦١	٦٧,٤٦٥	_	٦٧,٤٦٥	الإنكشافات للقروض المتأخرة
٤٩٨,٢١١	_	٤٩٨,٢١١	٧٢٨,٢٤٠	_	٧٢٨, ٧٤٠	إنكشافات أخرى
۷ , ۸۸٦ , ۲۰۵	7,707,719	11, 727, 770	9,011,777	1,975,015	18,897,007	الإجمالي

۳۱ دیسمبر ۲۰۱۲	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	أسيا	أخرى	الإجمالي
نقدية	98,878	1,.90	77,777	-	-	114,180
المطالبات على الدول	7,272,721	١٦٢, ١٣٥	75,759	70,717	-	٣,٠٥٠,٣٦٤
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	737, 187	-	1.1	-	-	٣٨١,٤٤٩
المطالبات على البنوك	1,750,759	٧٦,١٤١	027,911	۰۲۰, ۵۲۵	٣٢,٦٤٧	۲,۸٤٧,٣١٥
المطالبات على الشركات	٧,٤٠٩,٤٩١	YOV,799	287, 219	1, 229	99,777	۸,۲۹۹,۳۸٥
انكشافات القروض الاستهلاكية من منظور الجهات الرقابية	7,997,022	٤١٠	٢,٦٩٤	-	-	۲,۹۹٦,٦٤٨
الانكشافات للقروض المتأخرة	151,75.	-	1,701	027	_	10.,088
انكشافات أخرى	001,711	79,021	۷۸,۳۵۳	٤٦,٠٣٩	17,997	٧٢٨, ٢٤٠
الإجمالي	10,787,187	٩٠٦,٠٤٨	1,180,177	٧٣٢,٧٠٢	188,97.	11,077,•75

ألف دينار كويتي

۲۱ دیسمبر ۲۰۱۱	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	أسيا	أخرى	الإجمالي
نقدية	۸۲,۷٤٤	٩٦٨	۲۱,۸۷٦	_	_	١٠٥,٥٨٨
المطالبات على الدول	1,922,700	۲۱۳, ۲۲3	٥٧,٥٠٤	77,77	-	۲, ٤٩٠, ٨٩٨
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	Y9V,910	-	_	-	_	Y9V,9A0
المطالبات على البنوك	1,702,991	۷۲,۳۵۳	۲٦٣ , ٦٣٤	٥٣٦,٨٤٩	TE,0V1	7,777,899
المطالبات على الشركات	٥٤٤, ٤٤٧	۱۸٦,٦٦٧	702,101	179,.77	۳۸,۵۳۹	۷,۱٥٥,٨٦٤
إنكشافات القروض الاستهلاكية من منظور الجهات الرقابية	۲,۳۱۱,۳۳۰	Y00	97.	-	-	7,717,020
الإنكشافات للقروض المتأخرة	٧٠,٧٩٥	-	_	۲۲۷, ۱	-	٧٢,٥٦١
إنكشافات أخرى	٤١١,٩١٣	٣٨,٢٣٠	۲۱,۷٤٤	17,710	٣,٦٠٩	٤٩٨, ٢١١
الإجمالي	17,871,009	۷٦٤,٧٨٩	۹۲۸, ۹۲۸	٧٠٣,١٦٥	٧٦,٧١٩	10,197,001

٥- إدارة المخاطر (تتمة)

٥-٢-١٠ استحقاقات إجمالي انكشاف مخاطر الائتمان

إن إجمالي انكشاف المجموعة لمخَّاطر الائتمان حسب تواريخ الاستحقاق التعاقدية المتبقية كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

ألف دينار كويتي

	حتی ۳	من ۳ إلى ١٢		
۳۱ دیسمبر ۲۰۱۲	أشهر	شهر	أكثر من سنة	الإجمالي
نقدية	111,15.	-	-	114,180
المطالبات على الدول	1,972,798	787,098	٤٣٨,٠٧٨	٣,٠٥٠,٣٦٤
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	44,VA.	710,107	181,017	٣٨١,٤٤٩
المطالبات على البنوك	1, ٧٧1, ٤٨١	717,121	٧٥٨,٦٩٣	۲,۸٤٧,٣١٥
المطالبات على الشركات	٤, ٢٤٢, ٢٠٤	7,.97,٧0٦	1,972,270	۸,۲۹۹,۳۸٥
انكشافات القروض الاستهلاكية من منظور الجهات الرقابية	109, 210	۲٦١,٠٣٨	7,077,170	۲,۹۹٦,٦٤٨
الانكشافات للقروض المتأخرة	10.,077	-	-	100,000
انكشافات أخرى	49,775	۱۷,٥٥٨	٦٧١,٤١٨	٧٢٨, ٢٤٠
الإجمالي	۸,٤٨٥,٥٧٠	۳, ۵۳٦, ۲۳۹	7,000,700	11,077,.78

ألف دينار كويتي

	حتی ۳	من ٣ إلى ١٢		
۳۱ دیسمبر ۲۰۱۱	أشهر	شهر	أكثر من سنة	الإجمالي
نقدية	1.0,011			١٠٥,٥٨٨
المطالبات على الدول	1,727,777	٥١٠, ٢٤٨	۲۳۸, ۲۸۷	۲, ٤٩٠, ٨٩٨
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	٧,٥١٧	171, 277	179,.٣7	797,910
المطالبات على البنوك	۱,۳٦٢,٥٣٨	٣٢٨,٩٤٢	٥٧٠,٩١٩	7,777,799
المطالبات على الشركات	7,177,717	1,917,779	۲,۰۷۰,٦٧٣	۷,۱٥٥,٨٦٤
انكشافات القروض الاستهلاكية من منظور الجهات الرقابية	107,720	707,077	۱,۹۰۱,٦٣٨	7,717,020
الانكشافات للقروض المتأخرة	٧٢,٥٦١	_	_	٧٢,٥٦١
انكشافات أخرى	1.7,721	19,970	٣٧٠,٩٥٠	٤٩٨, ٢١١
الإجمالي	٦,٦٢٣,٤٦٥	۳,۱٥٠,۹۸۳	٥,٤٢١,٦٠٣	10,197,001

٥-٢-١١ التسهيلات المتأخرة ومخصص انخفاض القيمة

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كتسهيلات متأخرة إذا لم يتم استلام المدفوعات في تاريخ الاستحقاق التعاقدي أو إذا زاد مبلغ التسهيلات عن الحد المصرح به مسبقا.

يعتبر التسهيل الائتماني متأخراً ومنخفض القيمة إذا مر على استحقاق الفائدة/الربح أو القسط الأصلي أكثر من ٩٠ يوماً أو كانت قيمة التسهيلات الدفترية أعلى من قيمتها المقدرة والمكن استردادها.

كما تدار وتراقب التسهيلات المتأخرة والمتأخرة ومنخفضة القيمة كتسهيلات غير منتظمة وتصنف ضمن الفئات الأربع التالية والتي تستخدم في عملية احتساب المخصصات:

الفئات المعايير بشأنها ملاحظات إذا كانت غير منتظمة لفترة لا تتجاوز أو تساوى ٩٠ يوما (شامل)

دون المستوى إذا كانت غير منتظمة لفترة من ٩١ يوماً حتى ١٨٠ يوم (شامل) مشكوك في تحصيلها إذا كانت غير منتظمة لفترة من ١٨١ يوم وحتى ٣٦٥ يوم (شامل)

ردئية إذا كانت غير منتظمة لفترة أكثر من ٣٦٥ يوم

قد تقوم المجموعة بتصنيف بعض التسهيلات الائتمانية ضمن الفئات المذكورة أعلاه بناءً على رأي الإدارة في وضع العميل المالي و/أو غير المالي.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، بلغت قيمة محفظة القروض منخفضة القيمة للمجموعة ٢٨٣,٥٠٦ ألف دينار كويتي (٢٠١١: ٩٩٥, ١٣١ ألف دينار كويتي) وقامت المجموعة بتكوين مخصص محدد بمبلغ ١٥١,٠٤٧ ألف دينار كويتي (٢٠١١: ١٠٧,٣٩٠ ألف دينار كويتي) مقابل هذه القروض على النحو الوارد أدناه.

			المخصص المحدد
	القروض		مشطوب بالصافي
	منخفضة	المخصص	بعد حركة تحويل
۳۱ دیسمبر ۲۰۱۲	القيمة	المحدد	العملات
المطالبات على الدول	٥١	٥١	_
المطالبات على البنوك	۵,٦٣٨	4,119	_
المطائبات على الشركات	717,101	97,110	(٤٧,٨٩٥)
انكشافات القروض الاستهلاكية من منظور الجهات الرقابية	٦٤,٧١٦	01, .77	(A, OYA)
الإجمالي	YAW,0+7	101, • £V	(97,570)
			ألف دينار كويتي
			المخصص المحدد
	القروض		مشطوب بالصافي
	منخفضة	المخصص	بعد حركة تحويل
۲۱ دیسمبر ۲۰۱۱	القيمة	المحدد	العملات
المطالبات على الدول	17	٦١	-
المطالبات على البنوك	-	-	(٦٩٧)
المطالبات على الشركات	٦٨ , ٥٨٣	٥٧,٢٨٤	(۱۰,٨٤٠)
انكشافات القروض الاستهلاكية من منظور الجهات الرقابية	77.900	0 • . • £ 0	(170)

التوزيع الجغرافي للتمويلات المتأخرة ومنخفضة القيمة والمخصص المحدد الخاص بها كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

ألف دينار كويتى

(11,707)

ألف دينار كويت*ي*

	الشرق ، ، ،				
۳۱ دیسمبر۲۰۱۲	الأوسط وشمال أفريقيا	أوروبا	آسيا	أخرى	الإجمالي
تمويلات متأخرة و منخفضة القيمة	۲۸۳, ٤٩٨	٣	-	٥	7.0 , 7.7
المخصص المحدد	101,.2.	۲	-	٥	101,. EV
					ألف دينار كويتي
	الشرق الأوسط				
۳۱ دیسمبر ۲۰۱۱	وشمال أفريقيا	أوروبا	آسيا	أخرى	الإجمالي
تمويلات متأخرة ومنخفضة القيمة	۱۲۸,۷۹٤	١٤	۲,۷۸٦	٥	181,099
المخصص المحدد	1.0,41.	14	1,274	٥	1.4,79.

إدارة المخاطر يتبع

٥- إدارة المخاطر (تتمة)

٥-٢-١١ التسهيلات المتأخرة ومخصص انخفاض القيمة (تتمة)

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد ١٪ على التسهيلات النقدية وحد ٥, ٠٪ على التسهيلات غير النقدية (٢٠١١: ١٪ للتسهيلات النقدية و٥, ٠٪ للتسهيلات غير النقدية) على كافة التسهيلات الائتمانية التي تنطبق عليها هذه التعليمات (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات المقيدة) التي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد.

يتم بصفة دورية تقييم كفاية المخصصات ومراقبتها من قبل لجنة مخصصات الائتمان.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ بلغ إجمالي مخصصات المجموعة ٤٥٧,٦٣٧ ألف دينار كويتي (٢٠١١: ٣٤٣,٢٨٨ ألف دينار كويتي) بما في ذلك مخصص عام بمبلغ ٢٧٨,٥٧٢ ألف دينار كويتي (٢٠١١: ١٩٨,٥٩٠ ألف دينار كويتي) كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

۳۱ دیسمبر ۲۰۱۲	المخصص العاه
المطالبات على الدول	199
المطالبات على البنوك	٣,٩٨١
المطالبات على الشركات	277,727
انكشافات القروض الاستهلاكية من منظور الجهات الرقابية	77,70 .
الإجمالي	YVA,0YY

	ألف دينار كويتي
۳۱ دیسمبر ۲۰۱۱	المخصص العام
المطالبات على الدول	197
المطالبات على البنوك	170,1
المطالبات على الشركات	۱٦٦,٠٨١
انكشافات القروض الاستهلاكية من منظور الجهات الرقابية	۳۰,۷٥١
الإجمالي	191,09.

يشتمل إجمالي المخصص العام أعلاه على مبلغ ٢٢,٨٤٤ ألف دينار كويتي (٢٠١١: ٢٢,٠٠٨ ألف دينار كويتي) تتعلق بالتسهيلات «غير النقدية» وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

التوزيع الجغرافي للمخصص العام للتسهيلات النقدية مبين أدناه:

ألف دينار كويتي

۳۱ دیسمبر ۲۰۱۲	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	الإجمالي
المخصص العام	757,757	1,792	٣,٢٦٥	۳۷۳	1,.0.	70£, 77
						ألف دينار كويتي
	الشرق الأوسط	أمريكا				
۳۱ دیسمبر ۲۰۱۱	وشمال أفريقيا	الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	الإجمالي
المخصص العام	171,207	١,١٧٦	۲,۸۳٥	٧١٤	٤٠١	177,077

تحليل المخصصات المحددة والعامة تم تفصيله باستفاضة في إيضاح (١١) حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ه-٣ مخاطر «السوق» تعرف مخاطر «السوق» بأنها الخسارة المحتملة في قيمة الأدوات المالية بسبب الحركات السلبية في متغيرات السوق مثل معدلات الفائدة ومعدلات الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم.

تنتج مخاطر السوق من عدم التأكد من الأرباح المستقبلية الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار وتقلبات السوق.

تأخذ المجموعة في الحسبان أن مخاطر السوق الناتجة من المطالبات المالية والقروض، واتخاذ المراكز والأنشطة التجارية والاستثمارية.

تتضمن استراتيجية السيطرة على مخاطر السوق:

- ضوابط وقيود صارمة.
- الفصل التام بين المهام الوظيفية لكل من «المكاتب الأمامية» (Front Office) و«المكاتب الخلفية المساندة» (Back Office).
 - تقديم تقارير منتظمة عن المراكز.
 - مراجعة منتظمة مستقلة لكافة الضوابط والحدود.
 - اختبارات صارمة على عمليات التسعير، وأنظمة المتاجرة وإدارة المخاطر.

٥-٣-١ إطار عمل إدارة مخاطر السوق

إن إطار عمل إدارة مخاطر السوق هو الذي يحكم مخاطر السوق للمجموعة بالنسبة لأنشطة المتاجرة وغيرها. وبالنسبة لأنشطة المتاجرة فأنها تدار بواسطة رئيس مجموعة الخزانة بالمجموعة. إن إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المجموعة لغير أغراض المتاجرة هي المسؤولية الرئيسية للجنة التنفيذية للموجودات والمطلوبات تساندها لجان الموجودات والمطلوبات الإقليمية. وتدار كافة الأنشطة التي ترفع من مستوى مخاطر السوق من خلال هيكل للحدود المعتمدة للائتمان والمراكز.

٥-٣-٢ مراقبة مخاطر «السوق» من أنشطة «المتاجرة»

تقوم إدارة المخاطر بالمجموعة بمراقبة مستقلة لانكشافات مخاطر سوق المتاجرة إقليمياً وخارجياً من خلال أسلوب القيمة المعرضة للمخاطر VaR Methodology لتحديد المقاييس الكمية، وبصورة خاصة لمخاطر السوق في ظل الظروف العادية بالسوق. إن ذلك من شأنه أن يمكن المجموعة من تطبيق قياس ثابت وموحد في كافة أنشطة المتاجرة ويسهل عمليات مقارنة تقديرات مخاطر السوق لفترة من الوقت وكذلك مقابل نتائج أنشطة المتاجرة اليومية. ويتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر VaR باستخدام مستوى ثقة بنسبة ٩٩٪ وفترة ملكية احتفاظ لعشر سنوات وفقاً لإرشادات لجنة بازل.

وعلى أساس يومي، يتم استكمال عملية التقييم التي تستند إلى القيمة المعرضة للمخاطر بإجراء اختبارات الضِغط لقياس مخاطر السوق وفقاً لأسوأ السيناريوهات. وذلك استناداً إلى أسوأ الحالات التاريخية التي تم ملاحظاتها وكذلك السيناريوهات المعدة داخلياً من قبل المجموعة. إن طريقة احتساب القيمة المعرضة للمخاطر تتيح للمجموعة مزايا متعددة بالإِضّافة إلى ذلك، فتقوم المجموعة بتحديد وتخفيف المخاطر الأخرى ذات الصلة بمخاطر السوق وتعمل على مراقبتها ضمن مخاطر السوق. إضافة إلى القيمة المعرضة للمخاطر VaR، تستخدم المجموعة هيكل حدود لإدارة والتحكم في مخاطر السوق بالنسبة لأنشطة المتاجرة. كما تنتج المجموعة القيمة المعرضة للمخاطر VaR المشددة باستخدام إطار العمل نفسه. تستند الحسابات إلى البيانات

٥-٣-٣ مراقبة التعرض للمخاطر في إطار معاملات مقايضة أسعار الفائدة

تقوم إدارة المخاطر بالمجموعة بشكل منفصل بمراقبة التعرض للمخاطر فخ إطار معاملات مقايضة أسعار الفائدة باستخدام مفهوم التعرض للمخاطر المحتملة في المستقبل. يتم تعريف التعرض للمخاطر المحتملة في المستقبل (PFE) على أنها الحد الأقصى للتعرض للمخاطر على مدى فترة زمنية محددة محسوبة على مستوى الثقة بنسبة ٩٩٪. على هذا النحو، فإن المخاطر تعتبر في حدود مرتفعة بالنسبة لمعامل الثقة الذي تم اختياره للإنكشافات المستقبلية وليس ضمن الحد الأقصى لانكشافات المخاطر.

٥-٣-٤ مراقبة مخاطر السوق لغير أنشطة المتاجرة في المحفظة المصرفية

إن مخاطر السوق الرئيسية للمجموعة بخلاف تلك المتعلقة بأغراض المتاجرة هي حساسية صافي إيرادات الفوائد للتغيرات في أسعار الفائدة.

تدار مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية من خلال نظام حدود الفجوات والذي يدعمه تحليل دوري للبدائل (تحويل موازي فوري لـ +/-٥ نقطة أساس و+/-١٠ نقطة أساس على منحني العائد) للحصول على أقصى قياس دلالي للانكشاف للتغيرات في أسعار الفائدة. إن تحليل البدائل (السيناريو) أظهر أثرا في المحفظة المصرفية كما يلى:

ألف دينار كويتي				
-۱۰ نقطة أساس	+۱۰ نقطة أساس	-٥ نقطة أساس	+٥ نقطة أساس	۳۱ دیسمبر ۲۰۱۲
(۲۱۲,۱)	1,717	(٧٠٧)	۸۰۸	
ألف دينار كويت <i>ي</i>				
-۱۰ نقطة أساس	+۱۰ نقطة أساس	-ە نقطة أسىاس	+٥ نقطة أساس	۲۱ دیسمبر ۲۰۱۱
(٢,١٣٨)	۲,۱۳۸	(1,.74)	١,٠٦٩	

٥- إدارة المخاطر (تتمة)

٥-٣-٤ مراقبة مخاطر السوق لغير أنشطة المتاجرة في المحفظة المصرفية (تتمة)

إن المجموعة لا تستخدم نتائج تحليل البدائل (السيناريو) للتنبؤ بالتغيرات في أرباحها بسبب الافتراضات المبسطة التي تظهر في تحليل البدائل مثل معدلات الفائدة لكافة الاستحقاق وتلك التي لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها من قبل الإدارة لتخفيف أثر مخاطر أسعار الفائدة . بالإضافة إلى مخاطر أسعار الفائدة تتعرض المجموعة إلى مخاطر سوق ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات الإستراتيجية المحتفظ بها والتي لن يتم تصفيتها .

في ٢١ ديسمبر ٢٠١٢ بلغ إجمالي محفظة استثمارات المجموعة في أسهم ١٣٦,٩١٢ ألف دينار كويتي (٢٠١١: ٣٠٣,٣٠٣ ألف دينار كويتي) إن نسبة ٢٤٪ (٢٠١١ : ٢٠٨) من هذه الاستثمارات كانت في أسهم مدرجة. إن الأرباح المتراكمة المحققة من بيع استثمارات في أسهم في المحفظة المصرفية خلال ٢٠١٢ بلغت ٤,٩٦٤ ألف دينار كويتي (٢٠١١ : ١٤٩ ألف دينار كويتي).

تم تسجيل كافة أرباح أو خسائر إعادة التقييم خلال السنة التي تتعلق بالاستثمارات في أسهم في بيان المركز المالي المجمع. إن صافي الأرباح المتراكمة غير المحققة بالنسبة للاستثمارات في أسهم والمسجلة في بيان المركز المالي المجمع بلغ ١٥،٠٥٩ ألف دينار كويتي (١٠١١: ١٦,٧٨٠ ألف دينار كويتي (٢٠١١: ٥٥٠) ألف دينار كويتي (٢٠١١: ٥٥٠) ألف دينار كويتي) تم إدراجه ضمن الشريحة (٢) من رأسمال المجموعة. بالنسبة للتفاصيل الإضافية للسياسات المحاسبية التي تتعلق بتقييم حصص الأسهم في المحفظة المصرفية، يرجى الرجوع إلى الإيضاحات ٢-١٥ و ٢-٢٠ حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

٥-٤ مخاطرالتشغيل

تعرف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية أو الأفراد والنظم أو نتيجة لأحداث خارجية.

٥-٤-١ إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل

تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر التشغيل على أساس إقليمي وخارجي من خلال إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل الذي يحدد الأدوار والمسؤوليات لإدارة ورفع تقارير بمخاطر التشغيل. تتمثل العناصر الرئيسية لإطار عمل مخاطر التشغيل في سياسات وإجراءات وأدوات رقابية داخلية شاملة وموثقة.

ومن خلال هذا الإطار تتمكن الإدارة من تحديد وتقييم واتخاذ قرار بشأن شكل ونطاق مدى قبولها ورقابتها وتخفيفها لمخاطر التشغيل إضافة إلى نوع المقاييس الضرورية للوقاية من المخاطر. إضافة إلى ذلك، فإن إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل يشمل مبدأ شفافية المعلومات وتصعيد الأمور الأساسية والمسؤولية عن حل المشكلات. وتقوم إدارة المخاطر بالمجموعة بجمع ومراجعة بيانات الخسائر الفعلية والمحتملة الناتجة عن العمليات اليومية للمجموعة بغرض التحديث المستمر لترتيبات الرقابة لديها.

إن إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل تدعمه مراجعات دورية من قبل وظائف التدقيق الداخلي بالمجموعة. ولدى المجموعة خطة لاستمرار الأعمال إضافة إلى مركز مجهز بالكامل لاستثناف العمل في حالة وقوع الكوارث يتم اختبارهما بصورة دورية.

يتم عن كثب مراقبة عمليات المجموعة لتحديد وتقييم والسيطرة على والحيلولة دون الاستخدام غير المشروع لخدماتها لأغراض القيام بعمليات غسيل للأموال و/أو تمويل الإرهاب. ويتم بصورة دورية مراجعة إجراءات المجموعة بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب للتأكد من الالتزام الكامل بمتطلبات الجهات القانونية والإشرافية المحلية والممارسات الدولية المثلى.

٥-٥ مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة على أنها عدم القدرة على تحقيق الموارد المالية الكافية لتلبية كافة الالتزامات عند استحقاقها أو عند الاضطرار للحصول على أموال للوفاء بالتزامات السداد بتكاليف عالية للغاية. وتنص سياسة المجموعة على المحافظة على السيولة الكافية في كافة الأوقات وفي كافة المواقع الجغرافية.

وتطبق المجموعة مصفوفة من أدوات رقابة السيولة على درجة عالية من الحرص لتوفير إمكانية الحصول على قروض دون انكشاف لتكاليف التمويل الزائدة من تسييل الموجودات أو المزايدة الشديدة للحصول على ودائع. ويتم مراقبة مخاطر السيولة وتقييمها يومياً لضمان أن نموذج التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة يتم مطابقته بصورة كافية مع استحقاق المطلوبات وذلك على المدى القصير وحسب العملات الرئيسية.

٥-٦ مخاطر السمعة والمخاطر المرتبطة بالموجودات المحتفظ بها لدى المجموعة بصفة الأمانة

تعرف مخاطر السمعة على أنها الآثار الحالية والمحتملة على الربحية ورأس المال من الرأي العام السلبي الذي يؤثر على القدرة على تأسيس علاقات أو خدمات جديدة أو الاستمرار في خدمة العلاقات الحالية.

وتعتبر إدارة مخاطر السمعة سمة من السمات التي تمخضت عنها ثقافة المجموعة، وهي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من نظم الرقابة الداخلية للمجموعة، أي إنه بالإضافة إلى تعريف وإدارة المخاطر، تشتمل أنظمة الرقابة الداخلية على الآلية التي تمكن المجموعة من القيام بالمهام والأعمال ذات الجودة العالية لتقديمها لعملائها والمساهمين والجهات الرقابية والمجتمع وللعملاء وغير العملاء الذين يحتفظون لدى المجموعة بموجودات بصفة الأمانة.

ويحرص بنك الكويت الوطني من خلال ممارساته وسياساته على القيام بفحص المخاطر المرتبطة بتوجهات العملاء مع التوقعات للأداء قبل طرح منتجاته أو خدماته الاستثمارية إليهم. إضافة إلى ذلك، بمجرد بيع منتج أو خدمة فإن توقعات الأداء والمخاطر يتم توصيلها بصورة واضحة، كما أن الأموال التي تدار يتم التعامل معها بمنتهى الحذر والاحترافية.

خلال السنة، زادت الموجودات (تحت إدارة المجموعة) بمعدل ١١,٣٪ لتصل إلى ٢,٨١٧ مليون دينار كويتي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (٢٠١١: ٢٠٥٠ مليون دينار كويتي). مليون دينار كويتي).